

ياسر الغرباوي

مؤسس مركز التنوع للدراسات

[/http://www.tanaowa.com](http://www.tanaowa.com)



الفصل الأول

الحروب الأهلية ..
رؤية فى عالم
الأفكار



من تعريفات الحرب الأهلية والفتن الطائفية أنها: عملية تلهم فيها مجموعة من الأفكار المتطرفة غير الخاضعة للتفكير ولا للنقد **رصيداً** التعايش بين أناس تعايشوا معاً لقرون عديدة، ويفقد معها الإنسان زمام ذاته، ويصبح في حالة غير طبيعية ولا يدري ما يفعل، فهو في الحالة الطبيعية لا يمكنه أن يستل سكيناً ويذبح جاره بدون مبرر، لكنه في الفتنة والحرب الأهلية يمكنه أن يذبح جاره وأولاده وزوجته، ويذبح كل من تقع عليه عيناه في هذا الوقت؛ ولذلك **وَجِبَ** تفكيك الأفكار القاتلة في العقول، والخرافات الساكنة في الأفهام، التي تغذى الكراهية والتعصب وتنتقص من **الآخر** المخالف أولوية هامة في النجاة من الأمم والشعوب من أدواء الحروب الأهلية والتوترات **الاجتماعية**، فلن تستقر المجتمعات العربية والإسلامية إلا من خلال اجتثاث الحشائش الفكرية الضارة التي تسكن العقول، وتنتقص من قيمة التنوع **والاختلاف**، وتعتبر **الآخر** المخالف في الدين والعرق واللغة **شيطاناً رجيماً** يجب القضاء عليه والتخلص منه.

فمن خلال محاصرة نيران الأفكار **الانقسامية** يمكننا إطفاء لهيب الحروب الأهلية في الساحة العربية. فالتجربة **الأوروبية** لم تنجح في التخلص من الحروب الطائفية الطاحنة إلا من خلال استنزاف الأفكار المتعصبة ومحاصرة دوائر صنعها ونشرها سواء كانت في الكنائس المهيمنة أو في فضاء النخبة المستبدة، ثم واصلت المسيرة، فأنتجت **أفكاراً** تبشيرية جديدة وواعدة تنظر لتنوع الأصول والأعراق **واللغات** والديانات في المجتمع كنقطة قوة وليست كمسار ضعف يجب القضاء عليه، فتحصين الحس الجمعي العام ضد الأفكار الانقسامية والفتنوية التي يمكن أن تهدد الوحدة الوطنية والاستقرار والسلام الأهلي، وبمعنى أدق وأوضح لم ينته تهديد الحرب الأهلية **الأوروبية** إلا عندما نجح **الأوروبيون** في خلق حاسة



جماهيرية مرهفة، رافضة لأي فكرة يُشتم منها رائحة الطائفية أو الانقسامية، أو العنصرية، وقد تكونت هذه الحاسة عبر عقود من العمل المضني تشارك فيها الفلاسفة والحكماء والحكام **المستنيرون** ونجحوا جميعاً؛ **وذلك** لتوفر الإرادة العازمة على تجاوز مراحل الحروب والنزاعات الداخلية الدامية، وعدم السماح بتكرارها مرة أخرى بأي حال من الأحوال، وتجسدت تلك الأفكار التنويرية في دنيا الناس على شكل قصص، وروايات وأفلام ومسلسلات، فنذت في كامل النسيج الوطني على اختلاف مستواه الفكري والمعرفي والطبقي. ومن ثم تمثلت هذه الأفكار التنويرية وتجلت كنصوص قانونية في معظم الدساتير والقوانين الأوروبية واللوائح الكفيلة بتحقيق قيم الحرية والعدالة والمساواة لكل أفراد المجتمع بغض النظر عن عرقه أو دينه أو لغته، ولا شك أن الأوروبيين قد نجحوا في هذا إلى حد كبير، على الرغم من بعض الإخفاقات الحقوقية الموجودة في الساحة الأوروبية، خاصة تجاه الأقليات غير الأوروبية.

التجربة العربية

ولكننا في المنطقة العربية والإسلامية **مازلنا** نتعامل مع قضايا إدارة التنوع **والاختلاف** وتجنب الحروب الأهلية بكثير من عدم الاهتمام الفلسفي والفكري، فما زالت الأفكار الانقسامية والفتنوية في الأمة تجد لها أنصاراً وإعلاماً **وتمويلًا**، وما زالت لها القدرة على الحياة، والتأثير في الوعي الجمعي للشعوب العربية، وما زال بالمجتمع العربي بعض الحركات الدينية والسياسية التي تدفع في اتجاه تشجيع النسيج الوطني عبر أفكارها المركزية وأدبياتها وبرامجها وخطابها العام، كما أن العديد من المجتمعات العربية المعاصرة **باتت** مهددة بحالة انقسامية كبيرة قد تأتي على الأخضر واليابس، فهناك السجال السني/الشيوعي في العراق، والاحتقان الأمازيغي/العربي في

دول المغرب العربي، والصراع الكردي/العربي، والصراع الأفريقي/العربي في السودان، والصراع السياسي بين فتح وحماس الذي أضر بشكل كبير بقضية فلسطين، والتوتر الإسلامي/المسيحي في مصر.

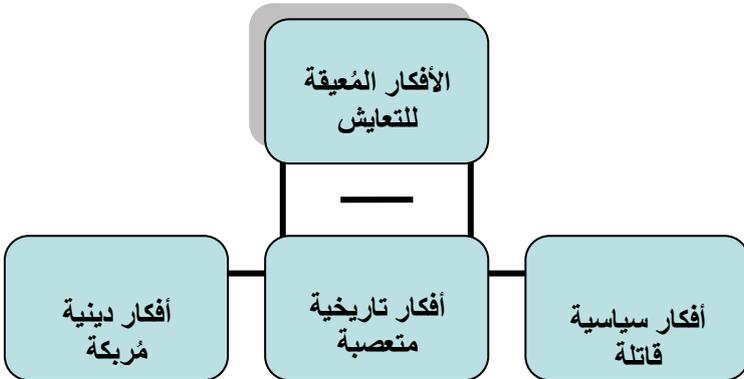
لذلك كان من المهم أن نبدأ هذا الكتاب بهذا الفصل الأول الذي يُحرف في فضاء عالم الأفكار القاتلة التي تقف **عائقًا** أمام الاستقرار **والانسجام** بين مكونات المجتمعات العربية؛ بهدف تفكيكها والقضاء عليها والمساهمة في محاصرتها؛ حتى يسهل على المجتمعات العربية الانعتاق من تأثيرها وخطورتها على العباد والبلاد، فسقوط العديد من عواصم الدول العربية والإسلامية في أتون التوتر الأهلي والتنازع الطائفي والعرقي، يحتم علينا شحذ كافة الطاقات الفكرية والميدانية لخلق حلول ورؤى واستراتيجيات جديدة قادرة على العبور بنا من **بحر الشقاق** إلى شاطئ الوئام والوفاق.
من أين يبدأ التغيير؟

محاولة تغيير أى واقع سواء كان اجتماعيا أو **سياسيًا** أو **ثقافيًا** نحو الأفضل والأجود يجب أن يمر **أولاً** عبر إصلاح عالم الأفكار الذى يهيمن على عقلية صانع القرار، والسياسي، ورجل الدين والأكاديمي، والفنان، **وصولاً** إلى رجل الشارع البسيط، فمعالجة قضايا التنوع وتديير ملف التوافق المجتمعي، وتحقيق أعلى درجات السلم الأهلي، وتجنب الحروب الأهلية بشكل جاد وحقيقي وعميق لن **يتحقق** إلا من خلال ضبط عالم الأفكار، ومنهجية التعاطي مع قضايا الهوية والتنوع **والاختلاف** عبر تفكيك الأفكار الخاطئة، والصور النمطية **المُسبقة**، وتقويض القناعات التاريخية الغير المنصفة عن **الآخر** المختلف، وهذا يتطلب **تضافرًا** وتعاونًا كبيرًا من الخبراء والمثقفين المهتمين بقضايا السلام وفض **النزاعات** وتحقيق الأمن والسلم



الأهلين، فطبيعة الأفكار القاتلة والمميتة والميتة التي تتعلق بقضايا تدير ملف التنوع والاختلاف وتجنب الحروب الأهلية - طبيعتها أنها متنوعة: فمنها ما هو ذو جذر سياسي وآخر اجتماعي، ومنها ما ينتهي لفضاء الدين وأنماط التدين السائدة.

وفي الصفحات التالية سنتناول أهم الأفكار القاتلة على المستوى السياسي والديني والتاريخي: وذلك لأهمية هذه الأنواع الثلاثة من الأفكار فمن خلال البحث والتدريب والسفر واللقاء بالعديد من النخب والمؤسسات والشباب الفاعل وجدت أن معظم الأفكار المتعصبة والمتوترة تنبع من ثلاثة مصادر: الأول: تأويل غير إنساني لنصوص الدين، والثاني: تفسير متعسف لوقائع التاريخ، والثالث: اضطراب في المقاربة السياسية لقضايا التنوع والاختلاف. وكل هذه الترسنات القاتلة من الأفكار والتي تقف عقبة في سبيل تحرير عقول النخب السياسية والدينية والثقافية والاجتماعية العربية من الأفكار العنصرية والانقسامية البغيضة، والتي بدون معالجتها وتفكيكها لا يمكننا العبور بالمجتمعات العربية نحو بر الأمان والاستقرار.



أولاً: الأفكار السياسية القائلة:

تواجه العديد من الدول العربية والإسلامية الآن تحديًا خطيرًا وحادًا، يتمثل في بروز النزاعات العرقية والمذهبية والطائفية التي تهدد بتفتيت وتجزئة بعض الدول القائمة، ودخولها في نفق الصراعات الدموية الداخلية التي بلا شك لو تُركت ستأتى على الأخضر واليابس، وعلى الرغم من أن هذا التحدى ليس ضيقًا جديدًا في عالمنا العربي، لكن المراقبون للساحة العربية والإسلامية يعترفون بأن النزاعات العرقية والطائفية باتت الآن أشد خطرًا وشراسة من ذي قبل؛ وذلك يرجع إلى ضعف سيطرة الدولة القطرية على الفضاء العام، وانفتاح فضاء العمل العام أمام العديد من الحركات والأحزاب سواء العاقلة منها التي تدعو إلى الوفاق أو المتعصبة والتي تدعو إلى انحياز الدولة لصالح دين معين أو مذهب عقائدي محدد دون اعتبار لشركاء الوطن المخالفين في المعتقد والدين، فتحرر الفضاء العام من سيطرة العديد من الدول منحة وتحدي، فهو منحة لتلاقح الأفكار وإنضاج البرامج، وتحدي يتمثل في سرعة انتشار الأفكار المتعصبة والطائفية بين جنبات المجتمع المتنوع، وهذا يتطلب من الفريق والفئات والجماهير التي تؤمن بقيم العيش المشترك والوحدة الوطنية، وحيادية جهاز الدولة تجاه معتقدات المواطنين، بذل الجهود المتواصلة ودعم الأفكار المستنيرة، فعلاج معضلة المشاكل الطائفية والمذهبية والعرقية قبل أن تتطور إلى حروب أهلية طاحنة لا بد يمر عبر تغيير عالم الأفكار في عقول النخب العربية الفاعلة، لتعتبر التنوع العرقى والمذهبى والدينى فى المنطقة العربية نقطة قوة وليس نقطة ضعف؛ لذلك سأقرب وأشتبك بعالم الأفكار الضار المتعلق بالتحدى الطائفى والعرقى

والقومي يهدف تفكيك الخرافات الذهنية المتعلقة بملف التنوع العرقي والطائفي، فوجود هذه الخرافات الضارة في عقل الفاعل السياسي أو المرجع الديني أو الكادر الأكاديمي **يُنْتِج** متوالية سقيمة تبدأ بعالم المشاعر والعلاقات **ويُنْتِج** عنها تأجيج الفتن والنزاعات الطائفية، **فاضطراب** عالم الأفكار ينتج عنه تشوش في عالم المشاعر ويثمر إخفاقات في عالم العلاقات وينتج عنه كوارث في عالم **الأشياء** ويقودنا مباشرة إلى السقوط في أتون الحرب الأهلية، ولخطورة هذا الملف وأهميته (معالجة الأفكار النمطية عن التنوع **والاختلاف**) على السلام الأهلي والعالمي تضافرت جهود كثير من الباحثين على المستوى الرسمي والدولي من أجل المساهمة في تفكيك منهجية التفكير القاتلة في الأدمغة والعقول، فقد **أسهب** تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، في عام ٢٠٠٤، وعنوانه «الحرية الثقافية في عالمنا المتنوع» في هذا الباب المهم، فتناول بالتفكيك والتشريح والنقض أهم الخرافات والأفكار السياسية **المُعيقة للاستقرار** والسلم الأهليين في المجتمعات والدول والشعوب، وكان أهم ما جاء فيه كالتالي:

أولاً: خرافة أن هناك تنافس بين هويات الشعوب العرقية **وولائهم** للدولة!، أي أن هناك صفقة مقايضة لا بد أن تتم بين الاعتراف بالتنوع وتوحيد الدولة!!، وهذه خرافة قاتلة لأنها تعتبر التنوع العرقي والقومي والثقافي في داخل الدولة مضاد لوحدة وتماسك الدولة! وهذه فكرة قاتلة وضارة جدا بالسلم الأهلي، خاصة إذا تم اعتمادها من قبل **السياسة**، وصنع القرار، وأجهزة السلطة، فالتجربة الإنسانية العالمية تخبرنا بأن الهويات متعددة وتكاملية وليست متناقضة: فالعرق، واللغة، والدين، والعنصر، **فضلاً** عن الجنسية، كما أن الهوية ليست مسألة مكسب يستتبع خسارة موازية؛ إذ ليس

هناك حاجة حتمية إلى اختيار بين وحدة الدولة والاعتراف بالتباينات الثقافية.

فمن المهم بالنسبة للأفراد أن يكون لديهم شعور بالهوية والانتماء لمجموعة ذات قيم مشتركة وروابط ثقافية أخرى، لكن كل فرد يستطيع أن يتماهى مع مجموعات كثيرة مختلفة، فللأفراد هوية جنسية سياسية مثل كون الإنسان **لبنانيًا**، وهوية من حيث النوع مثل كون الإنسان امرأة، وهوية من حيث **العنصر مثل** كون الإنسان متحدثًا من أصل تركماني، وهوية لغوية مثل طلاقة اللسان بالتحدث بالعربية أو الفرنسية، وهوية سياسة مثل كون الإنسان ذا آراء يسارية، وهوية الدين، مثل كون الإنسان **مسيحيًا أو مسلمًا**، فكل ما تقدم من الممكن جمعه في شخص لبناني يتمتع بالجنسية السياسية اللبنانية وهو ليس بحاجة للتنازل على أى من الهويات **والانحيازات** السابقة، وبالتالي تصبح الخرافة القائلة بوجود تعارض وتناقض بين الهويات المتعددة ووحدة الدولة محض وهم وتخيل، فالمجتمعات المتسامحة نجحت في هذا المضمار بشكل **كبير مثل** المجتمع الكندي والأمريكي.

ثانيًا: خرافة أن المجموعات العرقية تجنح إلى خوض نزاعات عنيفة فيما بينها؛ نتيجة تضارب القيم، إذ إن هناك صفقة مقايضة بين احترام التنوع والمحافظة على السلام، بمعنى **آخر** أن المجتمعات المتنوعة هى مشاريع حروب أهلية مؤقتة وقابلة **للاشتعال** فى أى لحظة!! وهذه فرضية خطيرة وقاتلة لجهود **الاستقرار** والتنمية والسلم الأهلى، فالواقع **المُعاش** يؤكد لنا أن الاختلافات والتصادمات الثقافية حول القيم لا تشكل بحدّ ذاتها سببًا لنزاعات عنيفة وحروب أهلية دامية، صحيح أن هناك نزاعات عنيفة نشبت منذ نهاية الحرب الباردة على الأخص، **لا يبين** الدول على الغالب، بل



داخلها وبين مجموعات عرقية وطنية، أما بالنسبة للأسباب، فهناك اتفاق واسع على أن التباينات الثقافية ليست بحدّ ذاتها العامل الحاسم، بل إن بعضهم يقول: إن التعددية الثقافية تخفف خطر النزاع؛ لأنها تزيد صعوبة تعبئة المجموعات ضد بعضها البعض كما في التجربة الهندية، فالدراسات الأمنية والعسكرية لها تفسيرات عدة لهذه الحروب الأهلية، منها التفاوتات الاقتصادية بين المجموعات **والتي** هي سبب التوتر وليس التنوع الديني والثقافي والعربي، **فضلاً** عن الصراعات على السلطة السياسية أو الأرض أو قيم اقتصادية أخرى، ففي «جزر فيجي» قام الفيجيون الأصليون بانقلاب ضد الحكومة التي يهيمن عليها ذوو الأصل الهندي؛ لم يكن دافعهم هو **الانتقام** من السكان **ذى** الأصول الهندية؛ وإنما تحركوا لخوفهم من إمكانية مصادرة أراضيهم من قبل الهنود المسيطرين على القرار السياسي.

وفي سريلانكا استحوذت الأغلبية السنهالية على السلطة السياسية بعد **الاستقلال** ومنعت التاميل من التمثيل السياسي اللائق بهم، **فوضعت** قيوداً صارمة على استخدام لغة التاميل في المؤسسات الرسمية، فأشعل ذلك شرارة نزاع أهلي استمر قرابة ثلاثة عقود ونصف.

وفي بوروندي ورواندا- وخلال فترات زمنية مختلفة- حرم كل من الهوتيين والتوتسيين من الفرص الاقتصادية والمشاركة السياسية وهذا هو السبب الرئيس في الحرب الأهلية التي وقعت هناك، فهناك دور للهوية الثقافية في النزاعات لا يمكننا **إنكاره** لكنه لا يُعتبر **مسبباً** للأزمات بل يُستخدم كمحرك للتعبئة السياسية، فالقادة ينادون بهوية واحدة وبرموزها وتاريخ ظلمها؛ بغية «استنفار الجند»، ويمكن لغياب الاعتراف الثقافي أن يطلق العنان لتعبئة عنيفة، فقد كانت

الإجحافات والمظالم المترسخة في جنوب أفريقيا السبب الكامن لاضطرابات «سويتو» في عام ١٩٧٦م، لكن الشرارة انطلقت من محاولات فرض اللغة «الأفريقانية» على مدارس السود دون مراعاة لغتهم الأم، وهنا يتضح لنا مدى خطورة سيطرة خرافة أن التنوع العرقي والثقافي والديني يقود بحد ذاته للعنف والتوتر والحرب الأهلية. ويتكشف لنا في ذات الوقت أهمية تفكيك الأفكار القاتلة في عقل الكادر السياسي والديني؛ لأن الانطلاق في قيادة المجتمعات والشعوب المتنوعة بهذه الأفكار والخرافات هو ما يقود نحو التوتر وتهديد السلم الأهلي.

ثالثاً: خرافة أن البلدان المتنوعة عرقياً أقل قدرة على النمو، ولذا فهناك صفقة مقايضة بين احترام التنوع وتشجيع التنمية وتحقيق معدلات نمو اقتصادية متقدمة، ولكن مع البحث والتدقيق واستعراض الخبرة الإنسانية والتجارب الدولية يتضح لنا أنه لا يوجد دليل على وجود علاقة واضحة، حسنة أو سيئة، بين التنوع الثقافي والتنمية وتحقيق النجاح الاقتصادي، ومع ذلك، يحاول البعض بأن يقرر أن التعددية كانت عائقاً أمام التنمية، لكن في حين أنه من الصحيح- بما لا يمكن إنكاره- أن مجتمعات متنوعة كثيرة تعاني من مستويات منخفضة في الدخل والتنمية البشرية، فليس هناك إثبات على أن ذلك مرتبط بالتنوع الثقافي. وتقول إحدى الدراسات: إن التنوع كان مصدراً للأداء الاقتصادي المتعثر في أفريقيا، لكن ذلك ليس مرتبطاً بالتنوع نفسه، وإنما بعملية اتخاذ القرار السياسي الذي يسير على هدي المصالح العرقية لا الوطنية، وكما توجد بلدان متعددة الأعراق أصابها الركود، هناك بلدان أخرى متعددة الأعراق حققت نجاحات مثيرة للإعجاب، فماليزيا التي يتكون شعبها من الملاي ومجموعات أصلية أخرى بنسبة ٣١%، وذوي الأصل الصيني بنسبة ٣٠%،



والمندحرين من أصل هندي بنسبة ٨%، أصبحت عاشر دولة في العالم من حيث النمو الاقتصادي بين عامي (١٩٧٠ و ١٩٩٠م). وهي السنوات التي طبق خلالها سياسات العمل الإيجابي، وتحتل **موريشيوس** المرتبة ٦٤ على دليل التنمية البشرية، وهي الأعلى بين دول **أفريقيا** جنوب الصحراء، علماً بأن شعبيها متنوع ذو أصول **أفريقية** وهندية وصينية وأوروبية، منهم ٥٠% يعتنقون الهندوسية، و ٣٠% المسيحية، و ١٧% الإسلام.

تاريخياً شهدت الساحة العربية والإسلامية في العديد من فتراتهما التاريخية **نموًا** حضاريا على الرغم من تشدى جسدها **الاجتماعي** بالعديد من التنوعات العرقية والمذهبية والطائفية، فقد كانت درجة الاختلاف العرقي والطائفي تبدو أكثر حدة مما نحن عليه الآن بحكم ترامي الرقعة الجغرافية لدولة الخلافة الإسلامية مما يعنى دخول شعوب وأمم متباينة عرقيا ولغويا وطائفيًا تحت عباءة سياسية **واحدة**، مما يزيد من صعوبة مهام إدارة دفة الدولة وسط أمواج هذا التنوع العرقي العريض، ورغم ذلك نجحت القيادة السياسية في تلك الفترة في تقديم نموذج حضاري رائد في زمانه جمع بين التقدم الاقتصادي و الحفاظ على النسيج **الاجتماعي** رغم تعدد ألوانه وأطيافه ومشاربه، ومن هنا أعتقد **أن** (نيلسون مانديلا) كانت نظرتة للتنوع ثاقبة عندما قال:«كانت رؤيتنا للديمقراطية محكومة بمبادئ من بينها مبدأ يقول: إنه لا يجوز أن يتعرض أي شخص أو تتعرض أي مجموعة من الأشخاص للاضطهاد أو الإخضاع أو التمييز بسبب العرق أو الجنس أو الأصل الإثني أو اللون أو العقيدة، وما إن وصلنا إلى السلطة حتى قرّرنا اعتبار تنوع الألوان واللغات مصدراً للقوة.

فلسفة بناء القلاع بين الهويات

رابعاً: خرافة حتمية عدم التواصل والانفتاح على الهويات المغايرة حتى لا تذوب هويتنا الأصلية!! هذه الخرافة القائلة بضرورة

الحفاظ على نقاء الهوية الخاصة بالمجتمع أو الدولة أو الأمة، وعدم التواصل مع هويات المجتمعات والأمم الأخرى تقودنا إلى فلسفة بناء القلاع بين الهويات لا إنشاء الجسور، وتؤصل **للاستعلاء** والعداء بين الشعوب والهويات والقوميات، وهذا عكس حركة وحقائق التاريخ و **حركة الجغرافيا**، فالتمايز بين هويات الأمم والشعوب من حيث النشأة وأنماط السلوك واللغات والتقاليد والقيم الحاكمة والمنجزات الحضارية لا يعنى بحال من الأحوال أن هويات الحضارات تشكلت في معامل معقدة، وجزر فضائية بعيدا عن التواصل والتأثر بهويات وقيم الحضارات الأخرى، فالتواصل بين الحضارات والهويات تؤكدته وثائق التاريخ وحقائق الجغرافيا، سواء كان هذا التواصل **حاداً متمثلاً** في خوض معارك حربية مثل- حروب الفرنجة بين الحضارة الغربية والحضارة الإسلامية- أو كان هذا التواصل **ناعماً** على شكل طرق التجارة والمصالح الاقتصادية- مثل طريق الحرير- الذي ربط بين قارات العالم القديم، فعبء العديد من أشكال التواصل الحادة والناعمة تنتقل القيم والتقاليد والعادات التي تساهم في تشكيل وتكوين الهويات الحضارية سواء المحلية أو العالمية، وهذا سيتضح أكثر عندما نتعرف على أبرز الهويات العالمية المنتشرة حالياً من خلال تشريح ومعرفة المكونات الفكرية، والجذور التاريخية التي ساهمت في تشكيلها عبر رحلة التاريخ الطويلة والغير منتهية الفعل والتأثير.

الهوية الغربية

الهوية الحضارية الغربية مكوناتها الأصلية التي ساهمت في نشأتها وتشكل شخصيتها الخاصة يتضح فيها دور التمازج والتفاعل بين الأحداث التاريخية والأمكنة الجغرافية مضافاً لها التراث الإغريقي والروماني والتعاليم المسيحية وأفكار فلاسفة الأنوار والحداثة الذين



ساهموا في بناء القيم الغربية الحديثة عبر نقد التراث المقدس والصراع مع الكنيسة وتقليص دورها في الحياة الغربية بشكل كبير، مما ساهم في القضاء على التعصب الديني والطائفي الذي ساد في القارة الأوروبية لفترات طويلة. يُضاف إلي ما تقدم التأثير القيمي الإسلامي الذي نجد صده في أفكار فلاسفة الأنوار الأوروبيين. فمن خلال واحة التسامح والتعايش التي ترعرعت في الأندلس الإسلامية انتقلت سمات التسامح والتعايش للجسد الأوروبي، فتذكر ماريا روزا مينوكال في كتابها «زينة العالم» the Ornament of the world «أن قرطبة في الأندلس الإسلامية كانت من أكثر الأماكن في العالم تحضراً. ويرجع ذلك للعمل المشترك بين أميرها عبد الرحمن الثالث ووزيرة اليهودي هازدى بن شبروت» في الوقت الذي كانت فيه أوروبا غارقة في الحروب الدينية والطائفية.

وفي هذا الإطار كما يذكر- الدكتور رفيق عبد السلام- في كتابه "في العلمانية والدين والديمقراطية" يأتي اتهام الكنيسة البابوية في معرض صراعها مع آباء البروتستانت المنادين وقتها بالتخلي عما رأوه زهداً مصطنعاً فرضته البابوية بعيداً عن تعاليم المسيح أتباع هذه النحلة" الناشئة" بالمحمديين"، وهذا يُشير بدرجة من الدرجات إلى شواهد التأثير الإسلامي في تشكيل الهوية الأوروبية الجديدة في عصر الأنوار والحداثة. ويمكننا الإبحار في هذا الجانب الذي يتناول تأثير الحضارة الإسلامية في الحضارة الغربية على مستوى القيم والمنجزات الحضارية من خلال العودة إلى كتاب المستشرق الألمانية زيجرد هونكه- شمس الله تشرق على الغرب-.

فالقيم الحضارية بين الهويات المختلفة مثلها مثل الطيور لاتعرف حدوداً ولاسدوداً وتحط في الأعشاش الحضارية_ التي توفر لها الدفء والاستقرار، فقد تغادر قيم عليا هوية ما لأنها أصبحت لا

توفر لها مقومات النمو والازدهار، وبالتالي تبدأ في رحلة الهجرة نحو فضاء حضارى آخر أرحب مساحةً وأوسع أفقًا يوفر لها فرص النمو والترعرع.

الهوية الهندية

وكما حدث تواصل وتلاقح بين الحضارة الغربية والحضارة الإسلامية، حدث تواصل وتفاعل عميق بين كل من الحضارة الهندية والحضارة الإسلامية بشكل يتفوق على التواصل الغربي/الإسلامي، فيذكر الدكتور الهندي/أمارتيا صن- الحائز على جائزة نوبل للسلام في الاقتصاد عام ١٩٨٨- «أن وصف الهوية والحضارة الهندية بالهندوسية فقط لابد أن يقلل من قيمة ما يعرف بأن الهند بها من المسلمين أكثر من أى بلد آخر في العالم باستثناء إندونيسيا وباكستان بهامش ضعيف للغاية ويكمل في هذا السياق في كتابه- الهوية والعنف- أنه من المستحيل أن نفكر في حضارة الهند المعاصرة من دون ملاحظة الأدوار الرئيسة للمسلمين في تاريخ البلاد، وسيكون من العبث أن نحاول الوصول إلي فهم طبيعة واتساع ما أنتجته الهند من فن وأدب وموسيقى وسينما، أو حتى طعام، من دون رؤية المساهمات التي تأتي من كل من الهندوس والمسلمين بطريقة متداخلة تمامًا».

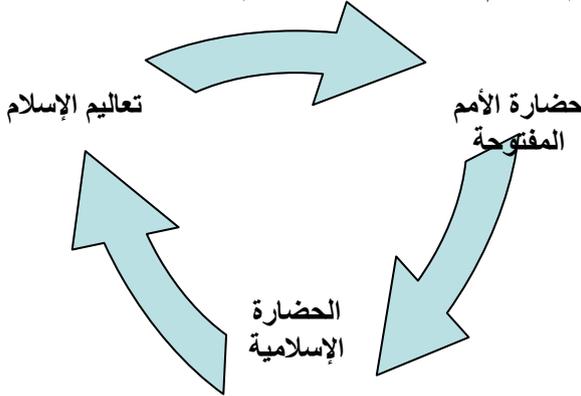
الهوية الإسلامية

الحضارة الإسلامية تشكلت هويتها وشخصيتها المميزة لها من خلال العديد من التفاعلات الثقافية والقيمية والحضارية التي صُهرت في بوتقة التاريخ والجغرافيا فأخرجت لنا مولودًا جديدًا اسمه الشعوب والأمم الإسلامية، فتكون الهوية الإسلامية مَرَّ عبر استيعاب هويات الشعوب والأمم التي داخلها الإسلام وتفاعل معها



فأخرج للوجود هوية جديدة تجمع بين حضارات هذه الشعوب ومنظومة القيم الإسلامية.

كما عبرت عن ذلك معادلة الدكتور جمال حمدان عندما **اعتبر** الحضارة الإسلامية هي عبارة عن:
تعاليم الإسلام + تراث حضارات الأمم التي فتحها = حضارة إسلامية.



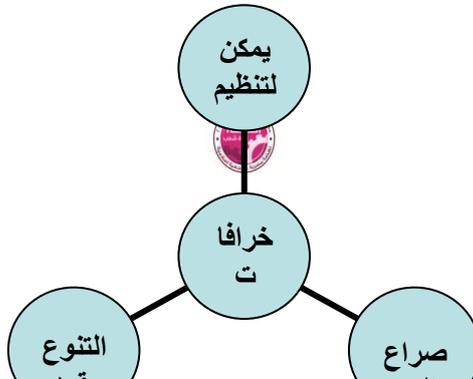
وكما أثرت الهوية الإسلامية في الهويات الكونية الأخرى تأثرت هي أيضا بالهويات والقيم الحضارية المجاورة لها التي احتكت بها ثقافيا **اقتصاديًا** وعسكريا، مثل الحضارة البيزنطية والساسانية وحضارة بلاد ما بين النهرين ومصر إلى جانب مؤثرات رومانية ويونانية وهندية وصينية وغيرها، وتتجلي بعض مظاهر هذا **التأثير** في نظام الإدارة وتنظيم الأسواق والبيوع والضرائب وغيرها من **الأشكال التنظيمية** الموروثة من هذه الحضارات.

فالتداخل بين الهويات الثقافية والحضارية بين سائر الأمم حقيقة لا يقوى أحد على **إنكارها** والتغاضي عنها، ويبقى السؤال: إذا كانت هذه حقائق حضارية جلية وواضحة كالشمس في رابعة النهار، ومن هنا يتكشف لنا **ولدعاة** السلام والتواصل بين الشعوب والأمم

مدى تهافت فكرة المؤلف الأمريكي المعروف صامويل هنتغتون «صراع الحضارات».

خامساً: الخرافة المركزية القائلة بإمكانية وقدرة فصيل واحد أو مؤسسة سيادية مهيمنة أو لتنظيم ديني أو عسكري قوى قيادة البلد والنهوض بها دون مشاركة باقي مكونات الجماعة الوطنية!!

هذه الخرافة السياسية البائدة سببت العديد من الأزمات في المنطقة العربية وخاصة بعد ثورات الربيع العربي التي فجرها الشباب غير المؤدلج وغير المثقل بذاكرة ذهنية موتورة عن الآخر المخالف، والمُنفتح على كل مكونات المجتمع المتعددة. فبعد نجاح الثورات في الإطاحة بروؤس الأنظمة العربية المستبدة مثل مبارك وزين العابدين وعلى عبد الله صالح والقذافي ظهرت على ساحة الفعل السياسي التنظيمات الإسلامية الأيديولوجية التي تسعى إلى فرض رؤيتها على المجتمع، وهذا بطبيعة الحال قاد العديد من بلدان الربيع العربي نحو التوتر والاحتقان الداخلي ويمكن قوى الثورة المضادة من العودة والتدخل في المشهد الاجتماعي والسياسي كما حدث في مصر واليمن وليبيا إلا أن حركة النهضة في تونس قدمت نموذجاً جديداً في الفعل السياسي القائم على الشراكة الحقيقية مع باقي المكونات الوطنية وهذا أنقذ الثورة التونسية بشكل كبير من أزمات كانت مُتوقعة لو اختارت حركة النهضة قيادة المشهد السياسي والثورى التونسي وحدها دون التوافق والتعاون مع القوى الأخرى.



ثانيًا: الأفكار التاريخية المتعصبة:

العديد من الدول والمجتمعات تتمتع بتاريخ قومي ضارب في القدم وحافل بالنضال والأبطال، وهذا لا يعد **مسوغًا كافيًا** لتبوء هذه الشعوب **مكانًا متقدمًا** في وسط الأمم، فالتاريخ العميق المغروس في فؤاد الجغرافيا هو أحد الأدوات الفاعلة في استلهام الروح الوطنية لو استخدام بشكل ليكون **حافزًا** للأجيال، وليس **كابئًا** لهم، فتاريخ الشعوب مثل المواد الخام التي وزعها الله في أرضه فترى **شعوبًا** تُحسن استغلالها، فتخرج منها سلعا تملأ خزائنها بالخير الوفير، وأخري لا تحسن فيها **صنعًا**.

فما هي فائدة التاريخ للأمم والشعوب؟

لتاريخ الأمم فوائد عديدة منها: الحفاظ على الروح الوطنية الجامعة للشعوب وتحفزها وبعث الحياة فيها، ورفع الروح المعنوية لها في أوقات الانكسار عبر استلهام تحديات الماضي التي **تجاوزتها**، وتربية النشء على القيم والأخلاق والتضحية.

وكما أن للتاريخ هذه الفوائد في حياة الأمم، فإن له مثالب شتى عندما **يُساء** استغلاله وعرضه فيصبح أداة لاغتيال المستقبل وصخرة عاتية تتحطم عليها طموحات وآمال العباد والبلاد!

لكن كيف يحدث ذلك؟

إن تاريخ أى أمة أو شعب أو جماعة عرقية وثقافية أو حتى قرية صغيرة به محطات مضيئة وناصعة، وبه محطات مظلمة كالحلة (الصندوق الأسود)، فالتاريخ يحوي قصص البطولة والفداء يحمل

أيضا بين طياته سرديات الخيانة والغدر والانتقام، لكن الأمم المتطلعة للمستقبل والمستمسكة بأهدابه تتبع إستراتيجية تسليط الضوء علي المحطات المضيئة(بواعث الأمل) وذلك من خلال حسن عرضها علي الأجيال عبر المناهج الدراسية، والفنون المسرحية والسينمائية، والرحلات السياحية، وغيرها من الأنشطة التي تدعم هذه الإستراتيجية، بينما الأمم التي لا تقوى علي الحلم وتعيش وفق ما **يُتاح** لها من فتات الأمم **غالبًا** ما فتح الصندوق الأسود في تاريخها الذي- يخرج العفاريث- فتقويض مستقبلها في القريب العاجل، وبالتالي لا تحسن **صنعًا** في تعاملها مع تاريخها ولا توجهه نحو المستقبل فتقع في العديد من الأخطاء المتعلقة بطريقة عرضها لتاريخها، وساحتنا العربية **الآن** تنتمي لهذا النوع الأخير من الأمم، فالمنطقة تعاني **قصفًا تاريخيًا متبادلًا** بين الطوائف والملل والمكونات العرقية والقومية واللغوية من خلال إساءة استخدام الوقائع التاريخية وتوظيفها بغير هدى من أجل وصم تاريخ الأقليات العربية بالخيانة، **فالإصدارات** التاريخية المتدوالة **جماهيريًا** في الساحة العربية معظم مؤلفيها لا يدركون مدارس التاريخ الفلسفية و لايتعاطون مع التاريخ وفق إطار تحليلي جامع، ومن **ثم** يقعون في أخطاء منهجية تشوه الذاكرة الذهنية للأجيال الصاعدة، وتنشئ لديهم **صورًا** نمطية خاطئة عن تاريخ المكونات **الاجتماعية** الوطنية ومن أبرز هذه الأخطاء المنهجية في التعاطي مع التاريخ هي:

- ١- التحليل العقائدي: الذي حكم نظرة قارئ التاريخ الإسلامي لقرون طويلة، فكثيرًا ما تتم قراءة التاريخ الإسلامي على أساس أن البشر لا يحركهم إلا العقيدة أو المذهب، وهذا تشويه للتاريخ، فالواقع على غير هذه الصورة- كما يقول الدكتور محمد الأحمرى- **فهيئات** من البشر- ومنهم المسلمون-

من يقتل أباه وأخاه وأشقاءه من أجل الحصول على السلطة أو الانفراد بها. **إدًا** هناك دوافع وبواعث أخرى كثيرة يمكننا تفسير الحدث التاريخي من خلالها، فإرجاع انتصارات البطل صلاح الدين علي **الصليبيين** إلى نقاء عقيدته، وحسن إقامته لشعائر دينه، ومحاربة للمذهب الشيعي!! و لإغلاقه للجامع الأزهر دون الإشارة للعوامل الأخرى المؤثرة يُعد **تسطيحًا** يخل بحقائق الأمور، ويعطى إشارة سيكولوجية خطيرة للأجيال الجديدة مفادها أن النصر مرهون بتطهير المجتمع من **الأخر** المخالف حتى لو مُشترك في الدين لكنه مختلف في المذهب- الشيعة-!!، فهذا التناول يربط سيكولوجيا الوجدان الجماهيري العام بقبول فكرة التهميش والإقصاء وأحيانا **الإفناء للأخر** طالما سيصب ذلك في صالح مصلحة الوطن وسيحقق النصر!!، ومن الوقائع المعاصرة أيضا في هذا السياق، اعتبار البعض أن انتصار العرب علي إسرائيل في ٦ أكتوبر ١٩٧٣ راجع إلي إيمان الجنود وهتافهم بشعار الله أكبر فقط بغض النظر عن الجهود الوطنية الأخرى التي بذلها الأخوة المسيحيون المصريون شركاء الوطن على جبهات القتال يُعتبر نوعا من التهميش والإقصاء المتعمد الذي يضر بشكل العلاقة بين المكون المسيحي والأغلبية المسلمة في مصر.

٢- عرض تاريخ الأمة والدولة وكأنه خاص بالأغلبية الاجتماعية السائدة دون غيرها من المجموعات الوطنية المشاركة في الحدث التاريخي مثل عرض التاريخ الإسلامي وكأنه خاص فقط بالسنة، فيتم **نسبة** كل انتصار تحقق إليهم، وإحالة كل هزيمة تعرضت لها الأمة إلى غيرهم خصوصا الشيعة ووصفهم بالخيانة والعمالة بحكم عام مطلق وعلى طول الخط

دون الإشارة للمحطات التاريخية التي وقف فيها المكون الشيعي مع قضايا الأمة العامة وهي مواقف تاريخية مشهورة ومشهودة .
 ٣- إشعال معارك في الحاضر اعتمادا علي تفسير متعسف لوقائع **التاريخ القديم**، فنحن مولعون بإحياء الموتى وقتل الأحياء، أي أننا ندافع عن كرامة الأموات من خلال تزيف التاريخ الإسلامي لنظهرهم بصورة الأبطال على غير الحقيقة، بينما نتجاهل الواقع الذي نعيشه، أو نزيّف التاريخ فنصف البعض بالأبطال لنستخدم بطولته في تصوير بعض المعاصرين لنا بصورة الخونة. ولنستحل أن نفعل بهم ما نشاء، فما يقع **الآن** من صراع طائفي بين السنة والشيعة في العراق يتم تغذية بخرافة تاريخية تقول **إن** كل الشيعة المعاصرين هم أحفاد الوزير **ابن العلقمي** الذي خان الخلافة العباسية **وتعاون** مع المغول **لإسقاط** بغداد!!، وفي الجهة المقابلة يرى الفريق الشيعي أن كل السنة هم أحفاد يزيد قاتل الحسين سيدنا فوينبغي أن يحملوا هذا **الإثم** ويدفعوا **ضريبة** هذا الخطأ!

٤- الخلط بين التاريخ والوحي المقدس، ويتجلي هذا الأمر بشكل واضح في الأمم والشعوب التي لها شرائع سماوية تتفاعل معها المجتمعات وفق **أفهامها ومدارك** عصرها، فينتج من هذا التفاعل **تراثاً تاريخيًّا** في شكل مجموعة من القوانين والمفاهيم والأحكام الشرعية التي تخضع لمنطق عصرها وهذا لا غبار عليه، وإنما الخلل يتأتي عندما يأتي فقيه معاصر، أو مؤرخ غير حصيف فيعتبر نتاج هذا التفاعل بين نصوص الوحي وأفهام البشر في عصر من العصور هو وحي واجب **الاتباع** والتقديس مثله مثل نصوص الوحي ذاته، فيُقيد أفهام الأجيال الناشئة **بمدارك** عصور قد خلت، ويظهر أثر ذلك الاضطراب المعرفي بشكل سافر عندما نُطالع **آراء** العديد من الفقهاء المعاصرين حول مفهوم **المواطنة** وعلاقته بما يسمي بأحكام



أهل الذمة في الفقه الإسلامي القديم، وفي أحكام الجزية على غير المسلمين في الدولة القطرية الحديثة، ويتجلى بشكل أكبر في علاقة الدولة بالدين والقول بوجود انحياز الدولة لدين الأغلبية _ المناداة بإقامة الدولة الإسلامية- في المجتمعات المتنوعة الديانات والأعراق والملل.

ولذلك من المفيد في التحليل التاريخي بشكل عام وكما يقول الدكتور/ محمد مختار الشنقيطي «أن ندرك أن الصورة مركبة، وأن الموقف التاريخي الواحد مثل الصورة الملونة يتكون من عشرات الألوان المتداخلة، وقطع الفسيفساء التي قد تبدو للوهلة الأولى متنافرة، لكن عند جمعها في إطار واحد تنتج لنا صورة متكاملة تعبر عن النفس الإنسانية بكل متضاداتها، كما علينا أن ندرك أن الخيانة ليس لها مذهب أو عقيدة، فهي ليست شيعية أو سنية، والبطولة أيضاً كذلك، والموفق هو من وفقه الله عز وجل سواء كان سنياً أو شيعياً».

ومما تقدم يتضح لنا أن التاريخ سلاح ذو حدين ينفع ويفيد في تجاوز التحديات عندما يُحسن التعاطي معه في اتجاه التبشير بالمستقبل وتجاوز تحديات الحاضر، وبناء السلام الأهلي وتحقيق الوحدة الوطنية، وفي ذات الوقت يمكن أن يصبح حقل ألغام ينفجر في ذاكرة الشعوب ويحولها إلي أشلاء ممزعة، عندما **يتعامل** معه علي غير هُدي ومعرفة وبصيرة من خلال النباش والبحث فيه عن نقائص ومسالب تاريخ **الأخر** المخالف.

إذاً كيف يمكننا التعامل مع التاريخ على بصيرة؟

هذا سؤال مهم ومركزي، فالتاريخ **إمّا** أن يكون رافعة للمستقبل أو عقبة في طريق النهوض، فالتاريخ والجغرافيا والعلوم الإنسانية والطبيعة كلها مكتسبات بشرية هامة ومفيدة ولكن مدى الاستفادة

منها وأثرها علي المستقبل والحضارة وغير ذلك يتمحور في طبيعة علاقتنا بها، فالأمم التي تضبط منظومتها الحضارية والثقافية والاجتماعية وتنتمي من الأدوات والعلوم والمعارف ما يناسبها ويساعدها علي النهوض سيكتب لها النجاح والازدهار والعكس صحيح.

فمن أجل رسم لوحة مستقبلية جميلة لآبد من استخدام ريشة التاريخ بأساليب مبدعة عبر **الأساليب التالية**:
التاريخ السني والذاكرة الشيعية

الأسلوب الأول: أن نتواصل مع المحطات الذهبية في التاريخ، فنطرح مستقبلنا في إطار أنه امتداد للمحطات الذهبية المشرقة في تاريخنا القديم والمعاصر، وهذا جانب مهم وملهم وحافز للأجيال الصاعدة، فعندما نقرر في المنطقة العربية أن التنوع الديني والمذهبي قوة وليس ضعف وننظر **للآخر** المخالف كشريك حقيقي في بناء الوطن سوف نسرع إلى التاريخ لنؤكد هذه الذاكرة التاريخية وندعمها، فمثلا الوقائع التاريخية العديدة تخبرنا أن الشيعة والسنة تعاونوا سويا في محاربة الحروب الصليبية التي تعرضت لها المنطقة وقدم العديد من الشيعة ملاحم بطولية ضد الغازي **الأوروبي** وخاصة في منطقة طرابلس حيث قاوم الأمير فخر الملك **ابن** عمار الذي كان أميراً على طرابلس في حصاره الذي دام سنين، وهي من البطولات الفريدة وغير المتكررة في التاريخ الإسلامي، وهناك أيضا الملك العاضد الذي يُعتبر من أهم الأبطال؛ لأنه - وإن لم يقاتل - ضحّى بمستقبله السياسي بل بمستقبل الدولة الفاطمية كلها حرصاً على مصر من أن تقع في أيدي الصليبيين، فقام باستدعاء الجيش المسلم السني التابع للخليفة العباسي في بغداد بقيادة نور الدين



وصلاح الدين من الشام لحماية مصر، رغم أنه يعرف أن في ذلك نهاية الدولة الفاطمية!

فهذه الوقائع وغيرها يمكنها أن تساعدنا في بناء ذاكرة **اجتماعية** وتاريخية جديدة قائمة على أن الشيعة والسنة حققوا نجاحات مُشتركة تاريخياً، ويمكننا **إذاً** أن نكرر **هذه** النجاحات في الحاضر والمستقبل، ولكن إذا توافرت معها رؤية حقيقية للنهوض، وتحصلنا على مكتسبات **صلبة** في الواقع وإلا تحول هذا التواصل التاريخي إلى مغارة للهروب من التحديات، **فقد** عبر الفيلسوف الألماني نتشه عن أولئك القوم الذين يفتخرون بمنجزات الآباء دون أن يقدموا للبشرية **شيئاً** بقوله "الذين يقعون في أسر التاريخ" أناس يولدون وشعرهم أبيض».

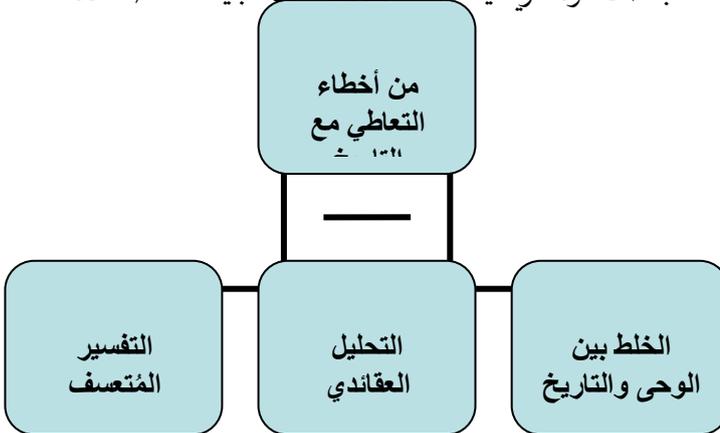
الأسلوب الثاني: أن نقطع علاقتنا بالمحطات السوداء في التاريخ، بمعنى عند تحركنا نحو المستقبل من الضروري أن نبتعد عن المحطات السوداء في تاريخنا والتي تحتوي على الألم والقهر وأخلاقيات التخلف، فالثورة الفرنسية قامت على فلسفة القطيعة مع التاريخ الدامي للحروب الطائفية التي دامت قرابة مائة سنة بين طوائف المجتمع الفرنسي وكانت حروب مروعة وبشعة، وكذلك فعل الألمان مع تاريخ الحقبة الهتلرية، وهو ما يحاول الروس فعله الآن مع تاريخ الحقبة الشيوعية، ففلسفة هذه الطريقة قائمة على عدم استدعاء المحطات التاريخية السوداء وعدم السماح لها بأن تُمثل حجر الزاوية في ذاكرة المجتمع والوجدان الشعبي العام، وهنا لا بد من أن نفرق بين بناء الذاكرة وحقائق التاريخ.

الفرق بين بناء الذاكرة والتاريخ

١- حقائق التاريخ ثابتة لا تتغير وإنما يختلف تفسيرها من وقت لآخر، خاصة فيما يخص الدوافع والظروف والملايسات.

٢- الذاكرة هي صناعة احترافية قائمة على الانتقاء والترك من وقائع التاريخ فيما يخدم تطلعات الشعوب نحو المستقبل، فالشعب الأمريكي الآن عندما يعرض تاريخه المعاصر يرسم شكلا جديدا لمحطات التاريخ البارزة التي توضح دور السود في بناء الحلم الأمريكي، وذلك ببناء ذاكرة اجتماعية جديدة قائمة على الإنصاف والتوافق والتعاون بين السود والبيض.

٣- الذاكرة هدفها تربوي ونفسي واجتماعي ودراسة التاريخ هدفها العبرة والتأسي وعدم تكرار الأخطاء، في النهاية نجد أن القاسم المشترك بين كل الأساليب السابقة للتعاطي مع التاريخ هو عدم السماح للتاريخ بأن يغتال مستقبلنا، وأن علاقتنا بالتاريخ لا تنحصر في وجوب الميراث الإجمالي له، وإنما تخضع للانتقاء والاختيار منه بما يخدم بناء ذاكرة تاريخية مُنصفة في عقول أجيالنا الصاعدة.



تعاطي الأمم مع الخبرات التاريخية

الأمم الحية والواعية لم تخلق هكذا متقدمة، وإنما وقعت في أخطاء قاتلة ومعارك أهلية طاحنة ومذابح مفرجة، وتلقت هزائم عسكرية منكرة لكنها رغم كل ماسبق تمتلك ميزة هامة ألا وهي عدم تكرار أخطاء الماضي وأن لاتقع في الفخ مرتين فهي تتعلم من الأخطاء عبر وسيلتين، هما:

الأولي: التعلم بالورقة والقلم من خلال **الاستفادة** من دروس التاريخ وتجارب الأمم وعدم الدخول في الأنفاق المظلمة التي سارت فيها الشعوب من قبلها، وذلك عبر القراءة والنقد الدامى للذات و**الاعتراف** بالخطأ بدون استعلاء وادعاء للأفضلية والخصوصية و**امتلاك** للحقيقة المطلقة وذلك من خلال جهود الفلاسفة والعلماء ومراكز البحث والدراسات.

الثانية: التعلم بالعصا:

فالأمم العاقلة تعتبر النكبات والهزائم التي تتعرض له منحة ورسالة صادقة فحواها هي أن لا تدخلوا في معارك خاسرة مرة أخرى مهما كانت الإغراءات والمكاسب السريعة والضغط المتواليه فالقارة **الأوروبية** تمزقت **أحشاؤها** وتقطعت أوصالها وخسرت قرابة خمسين **مليوناً** من أبنائها في الحرب العالمية الثانية ودفعت ضريبة عالية نتيجة **لانتشار** النزعات القومية المتطرفة بها، لكنها تعلمت الدرس وقررت أن لا تكرر أخطاء الماضي وأسست لعلاقات **أوروبية-أوروبية** قائمة على التواصل لا القطيعة وعلى التعاون لا الصراع.

● اليابان هزمت في الحرب العالمية الثانية هزيمة

منكرة فخسرت مستعمراتها في الصين وجنوب شرق **آسيا** واحتلت أجزاء من أرضها، لكنها استفادت من هذه الخبرة

وقررت **تغيير** البوصلة وإعادة بناء الأمة اليابانية بفلسفة جديدة وفكر حديث يتجاوز أخطاء الماضي وينحاز للمستقبل فأصبحت قوة **اقتصادية** عالمية مذهلة في فترة زمنية وجيزة.

- المجتمع الأمريكي: الآباء **المؤسسون** للمشروع الأمريكي (الحلم الأمريكي كما يقولون) كانوا هارين من أتون الحروب الطائفية القاتلة في الساحة **الأوروبية** فتعلموا الدرس وصاغوا نصوصا دستورية قاطعة تمنع التمييز على أساس الدين أو العرق أو اللغة أو الجنس، وعلى الرغم من وجود دستور أمريكي مستنير إلا أن أمريكا وقعت فيها حروب أهلية طاحنة ومعارك داخلية قاتلة وسقطت في فخ التمييز العرقي ضد الزوج، وحاربت الهنود الحمر بقسوة، ولذلك قررت سريعا عدم إنتاج آلام الماضي وعذاباته فوضعت من النصوص الدستورية والنظم السياسية و**الاجتماعية** الجديدة ما يضمن بدرجة كبيرة عدم تمهيش الأقليات أو إقصاء لأى مكون ثقافي فأصبحت بدرجة كبيرة رمزا لحسن إدارة التنوع و**الاختلاف الاجتماعي** والثقافي على مستوي العالم.

- شعب جنوب أفريقيا عانى من سياسة **التمييز** العنصري التي امتدت **عقودًا** من الزمن وناضل بكل الوسائل المتاحة لنيل حريته من هيمنة العنصر **الأوروبي** الغاشم. وعندما تحقق النصر لجهاد الأغلبية السوداء وتولت مقاليد السلطة والحكم لم تنتقم من الأقلية البيضاء الظالمة ولم تطلق العنان لنيران **الانتقام** والتشفى لتعمل في **فضاء** الجنوب الأفريقي، وإنما قررت أن لا تكرر أخطاء الأقلية البيضاء في الإقصاء والتمهيش وإنما شرعت في تطبيق العدالة **الانتقالية** وسيادة حكم القانون



ومعالجة جروح الماضي والإبحار نحو فضاء التنمية والاستقرار
والازدهار.

معضلة المنطقة العربية والأمة الإسلامية
النزاع السني/ الشيعي

بعد استعراض تجارب الأمم في التعلم من الأحداث عبر الورقة
والقلم والعصا والألم تأتي الأمة الإسلامية كحالة فريدة دون خلق
الله أجمعين. فبى لاتحسن التعلم بالعصا والدموع ولم تبذل جهدا
معقولاً للتعلم بالورقة والقلم!!، فقد وقعت الأمة الإسلامية فريسة
لحروب طائفية طاحنة ومعارك أهلية عنيفة على مدار قرون من
الزمن ضربت بشدة استقرار وتقدم المجتمعات العربية والإسلامية
في المشرق والمغرب سواء في التاريخ القديم والحديث والمعاصر، **والآن**
نجد أن هذه المعارك التاريخية والطائفية مازالت مستعرة بقوة في
العالم الإسلامي وتحتل مقدمة نشرات الأخبار والتقارير العالمية،
فوقائع المعارك الحالية في شوارع بغداد والموصل والأنبار تؤكد هذه
النظرية، حتى يُخيل للمتابع أن ما يقع في العراق وسوريا ولبنان
وأفغانستان **الآن** هو الشوط الثاني من معركة كربلاء، أو الهجوم
المضاد لقوات سيدنا على بن أبي طالب على جيش معاوية، أو
صرخة الحسين في وجه يزيد!! فنحن لانفهم ولانعى بطريقة العصا
!!؛ فمازلنا نكرر نفس المعارك ونقع في نفس الحفر التاريخية ونسقط
في ذات الفخاخ التي وقعنا فيها سابقا **دون** وعى ولا رشد ولا بصيرة،
فمازلت معارك السنة والشيعية، والأكراد والعرب، والمسلمين
والمسيحيين مشتتة منذ قرابة **الألف** عام في الفضاء الإسلامي،
ويبدو أن وقودها لن ينضب قريباً.
فمن يراهن على أن الأمة الإسلامية ستتعلم بالتجربة والخطأ
فقط يبدو لى أنه واهم أمام حقائق التاريخ، ووقائع الجغرافية؛

لذلك أعتقد أن السبيل الأهم والأجدي لتقدم وتعلم هذه الأمة سيمر عبر البذل في وسيلة التعلم بالوعي والنقد ومراجعة الأفكار التاريخية والدينية الخاطئة ومراجعة التراث والمخرون الفقهي والوجداني المكون للعقل الثقافي الإسلامي فبدونه لا يمكن عمل **تقييم** ومراجعات للمسيرة والمسار التاريخي للحضارة الإسلامية وللأسف الجهد المبدول في هذا الطريق الأنفع والأصوب قليل **والاستثمار** فيه نادر، وقد تناولنا في الصفحات السابقة نماذج من الأفكار التاريخية القاتلة المتعلقة بطريقة التعامل مع الوقائع التاريخية التي تعيق مسار الاستقرار والتوافق المجتمعي، سأعرض هنا للمزيد من الأفكار التاريخية الخاطئة التي تقف هي أيضا حجر **عثرة** في مسار تحقيق السلام والتوافق، فكلما برزت في الساحة الإسلامية والعربية سجلات طائفية أسرع العديد من النخبة والعامية إلى استدعاء العبارات التاريخية الشهيرة التي علق بها **الأقدمون** عند سؤالهم على الظواهر الطائفية التي وقعت صدر التاريخ الإسلامي، ومن هذه العبارات «تلك فتنة قد عصم الله منها سيوفنا فلنعصم منها ألسنتنا»، «تلك دماء قد طهر الله منها يدي فلا أخضب بها لساني»، «الفتنة نائمة لعن الله من أيقظها» وهي عبارات تنضح بالعديد من المعاني الدلالية الهامة التي ربما لا يدركها من يتفوه بها الآن.

أولها تتمثل في كونها اعتراف ضمني أن الفتن الطائفية والمذهبية كامنة في المفاصل التاريخية والفكرية للأمة والتي تكونت عبر العديد من الأحداث والملاحم **الكبرى** التي وقعت في فترات تاريخية متفاوتة ومن أهم هذه الأحداث ما وقع بين الصحابة الكرام من معارك مثل صفين و كربلاء والحررة، والتي شكلت البدايات التاريخية للمشكلة الطائفية في التاريخ الإسلامي. وهذا يرد على المؤرخين الذين بالغوا في



نفى الأحداث التي وقعت بين جيل الصحابة حتى يكاد يوصلون إلى نفى وقوع هذه المعارك أصلاً. وإرجاع كل ما وقع من معارك بين الصحابة الكرام إلى أطراف وشخصيات خارجية على الرغم من وجود جدل تاريخي حول وجودها من عدمه في تلك الفترات- فمثلاً شخصية- عبدا لله بن سبأ- مازالت حتى الآن محط نظر واختلاف بين المؤرخين، بين من ينفي وجود هذه الشخصية أصلاً وبين من يؤكد وجودها ويحملها مسؤولية قتال الصحابة لبعضهم البعض!!- وأنا شخصياً أتعجب من هذا الرأي الذي يجعل هذا الرجل **بارعاً** القدرات والملكات بحيث أنه ينجح في دفع حاملي رسالة الإسلام الأوائل الصحابة نحو القتال والمعارك وكأنهم **دُمي** في يده!! المعنى **الأخر** في هذه العبارات أنها اعتراف بقابلية الفتن للتفجر والاشتعال عند توفر الظروف الاجتماعية والسياسية والتاريخية المناسبة وبالتالي علاجها **باستراتيجية** المسكنات غير **كافية** في القضاء عليها. الحلول التاريخية:

ربما مثلت عبارة «تلك فتنة قد عصم الله منها سيوفنا فلنعصم منها ألسنتنا» **حلاً مناسباً** للمشاكل الطائفية في تلك الفترة التاريخية التي ولدت فيها، وربما كانت تعتبر تسوية إجرائية ناجحة في زمانها ووقتها لتسكين الجرح الطائفي في الأمة. التراث والأزمة الطائفية

ولكن في عالمنا المعاصر اليوم هل **يُمثل** استدعاء هذه العبارات- التراث- **حلاً** مناسباً لقضايانا المعاصرة الخاصة بإدارة ملف التنوع **الاجتماعي** الداخلي؟.

بداية للإجابة على هذا السؤال لا بد أن نفرق بين استخدام هذا النوع من العبارات كمبدأ للتعاطي مع المشاكل الطائفية وبين كونها **منهجاً** يخضع لظروف المكان والزمان، فالمبادئ تتسم بالخلود

والبقاء. والمناهج تتصف بالتجديد والتغير، فميدان النجاح في عالم المبادئ يميل نحو الثبات علمياً والتضحية من أجلها فكلما زادت قدرة أمة من الأمم في الثبات على مبادئها كلما نالت تقدير واحترام الآخرين، بينما النجاح في عالم المنهاج يخضع لمدى قدرتها على توفير الحلول للأزمات **والاحتقانات** المعاصرة في جسد أي مجتمع من المجتمعات البشرية.

ومن هنا يأتي الخلل عندما يعتبر البعض أن هذا النوع من- استدعاء التاريخ والتراث- والذي يتجسد في شكل عبارة معروفة يقع في خانة المبادئ التي ينبغي عدم تجاوزها والقفز عليها عند تناول الأحداث الفتنوية، فإذا بادر البعض بطرح بعض الإساءات المعرفية الجديدة على الخلاف السياسي الذي وقع بين الصحابة وما نتج عنه من مدارس سياسية وفقهية قديمة ومعاصرة سارع البعض إلى إطلاق الطلقات **التحذيرية**- العبارات التاريخية- منعه من هذا الفعل الذي في نظرهم يتجاوز مبادئ الأمة في التعامل مع القضايا الطائفية، وبالتالي أنتج هذا أن الساحة الثقافية الإسلامية- خاصة السنية- تكاد تخلو من الكتابات الرصينة التي توفر لنا قراءة سيولوجية جديدة للأحداث الفتنوية القديمة والمعاصرة، والمخرج النهائي لهذا الخلط المعرفي الجسيم تمثل في أن الساحة الفكرية الإسلامية والعربية أصبحت من أكثر المناطق في العالم **افتقاراً** في امتلاك الأدوات وبرامج فعالة **تدفع إلى** حسن إدارة ملف التنوع **الاجتماعي** الداخلي، وتجعل منه نقاط تميز وقوة للمجتمع، عكس الكثير من الأمم المعاصرة التي تمتلك العديد من **المناهج** الإجرائية التي تعالج بها الأزمات الطائفية والعرقية واللغوية والقومية الموجودة عندها بما يضمن لها بشكل كبير عدم بروز **أي** حس عنصري وإقصائي يؤثر على وحدة النسيج **الاجتماعي** لها، وعندنا في هذا المسار



تجربة جمهورية جنوب أفريقيا في التغلب على ظاهرة الفصل العنصري التي عاشت فيها عقودًا من الزمن، وتجربة أيرلندا الشمالية في تطبيق برنامجها التربوي (نحو تجاوز الطائفية) الذي يسعى لإخراج أجيال تؤمن بفكر التعايش والتعاون وقبول الآخر المخالف في الدين والعرق واللون.

الشعور الواهم

ونتج أيضًا عن هذا الخلط المتعمد في الثقافة العربية بين ماهو مبدأ و ماهو منهج في التعاطي مع الأزمات الاجتماعية المختلفة- أن نعى شعور لدى البعض أننا نمتلك من البرامج والمبادئ ما يكفي للتعامل مع الأحداث المعاصرة، فكلما طرقت قضية جديدة مسامعنا هرع البعض إلى استدعاء التاريخ للإجابة على أسئلة المستقبل متغافلين عن طبيعة الزمان والمكان الذي ولدت فيه هذه الحلول والإجابات التاريخية واختلاف المكان والزمن الذي يريدون أن يسقطوها عليه؛ ولذلك عبر الفيلسوف الكبير- نتشه- عن الذين يقعون أسرى الحلول التاريخية والتراثية ويتغافلون عن طبيعة الواقع المعاصر الذي يعيشون فيه، المستقبل الذي يحلمون به بأنهم «أناس يولدون وشعرهم أبيض» وسأضرب مثالين واضحين يدعمان وجهة نظري السابقة وهما:

أولًا: حقوق غير المسلمين في الدولة الوطنية:

فقضية حقوق غير المسلمين في المجتمع المسلم في ظل الدول الوطنية المعاصرة القائمة على أساس الجغرافيا تختلف جوهريا عن حقوق غير المسلمين في ظل إمبرطورية إسلامية قائمة على أساس الديانة والمعتقد، فاستدعاء حلول من الزمن الإمبراطوري لعلاج مشكلة في دولة قومية أرى فيه مجانية للصواب بشكل كبير؛ فالعقد الاجتماعي الجديد في الدولة القطرية قائم على أساس

الجغرافيا باعتبار الوطن كعقار والمقيمون فيه - المواطنون - هم اتحاد ملاك شركاء في كافة المسئوليات ولهم كامل الحقوق، وهذا يختلف تمامًا عن فلسفة العقد الاجتماعي في الدولة الإمبراطورية القائمة على أساس المعتقد والدين؛ ففي دولة الخلافة الإسلامية التاريخية لا يمكن لمسيحي أو يهودي أو غير مسلم أن يكون هو الخليفة للمسلمين أو أن يتولى منصباً سيادياً كبيراً في جسم الخلافة السياسي، أو يكون قائداً عسكرياً لجيوش الخلافة؛ لأن العقد الاجتماعي المتوافق عليه ساعتهما كان قائماً على أساس الدين والمعتقد، وهو مقياس التفاضل وتولى المناصب بين الناس في تلك الساعة، أما الآن فالعقد الاجتماعي في الدولة القطرية قائم على الجغرافيا دون الدين، ومن هنا يتضح لنا أن إسقاط بنود العقد الاجتماعي الإمبراطواوي على صيغة العقد الوطني الحديث فيه تعسف كبير وضرر بالغ للجميع.

ثانياً: التوتر الإسلامي/ المسيحي: دونت علي حسابي في الفيس بوك تدوينة قصيرة عنوانها «الأقباط المصريون ساهموا في أسر لويس التاسع قائد حملة الفرنجة في المنصورة في دلتا مصر» كمساهمة مني نحو بناء عالم أفكار تاريخي مستنير يقوي علاقات الوحدة والترابط بين مكوني الأمة المصرية (المسلمين والمسيحيين)، وتُذكر الشباب المصري بالتاريخ الوطني المشرف للإخوة المسيحيين في فترات الأزمات والحروب التي تعرضت لها مصر، ولكن فوجئت بكم من الردود الكارثية التي جاءتني تعليقاً علي هذه التدوينة الصغيرة والتي تؤثر إلي أن تشوهها كبيراً أصاب الذاكرة التاريخية الجماعية عند العديد من المصريين، وسأعرض لكم بعضاً من هذه الردود وسأنقلها كما كتبها أصحابها وبلغتهم العامية.



الرد الأول: "طب وأين كانوا في حرب ١٩٦٧ وكيف سحبوا أبناءهم قبل المعركة. وكيف عرفوا نتائجها مسبقاً؟! وبخصوص موضوع لويس لماذا وقف نصارى مصر في دمياط معه وقتلوا كل سكانها من المسلمين (قبل تقدم لويس للمنصورة ومن ثم هزيمته؟! وأخيراً وليس بأخر.. هل قرأت مذكرات نابليون حول الدور الرائع للنصارى المصريين ومساعدتهم له لاحتلالها (المعلم يعقوب)!!

الرد الثاني: «والله يا أستاذ ياسر أول مره أقرأ شئ حلوعن الأقباط اللى تملى عهدهم مميز بالخيانة مع المغول والاحتلال الانجليزي»!

الرد الثالث: «لا تعبر عن واقع المسيحيين، إحنا فاضل نبوس الرجول والأيدى ولن يرضوا عنا أيضاً، يا أستاذ ياسر: القراءان قال كذا والله». انتهي

وهناك العديد من الردود الأخرى التي تسير في هذا المسار المظلم والقاتل والذي لا يُبشر بأى خير علي مستوي المستقبل القريب أو البعيد لبلدنا مصر، ويتضح من فلسفة وطبيعة هذه الردود التالي:

* ضهور الذاكرة التاريخية الشعبية وضعفها في تذكر تاريخ وحدة وترايط مكونات الشعب المصري.

* انتشار الأفكار الانقسامية والفتنوية وسط قطاعات من الشباب المصري.

* سوء فهم البعض للآيات والنصوص الدينية التي تخص المخالفين في الاعتقاد وتفسيرها تفسيراً متعسفاً يسبب ارتباكاً وإشكالاً في العلاقات الاجتماعية بين الطوائف.

* الحاجة الماسة إلي آليات واستراتيجيات ترصد هذه الأفكار الضارة وتتعامل معها فكرياً ومعرفياً؛ فالحروب الطائفية والفتن الأهلية تنشأ في عالم العقل والوجدان قبل أن تبرز إلي الميدان.

إن معركة بناء قيم المواطنة والمساواة تحتاج لتضافر كافة المؤسسات المصرية الأكاديمية، والدينية، والحكومية، ومؤسسات المجتمع المدني والتي ينبغي أن **توجّه** جهودها نحو الشباب بشكل خاص.

وفي نهاية هذا الجزء الخاص بضرورة **امتلاكنا** نحن العرب لمناهج **سيكولوجية** جديدة قادرة على تجاوز جراحات وأعباء الماضي المزعج ينبغي لنا المبادرة بفعل التالي:

الدور المطلوب

أعتقد أن الأجيال الصاعدة من النخب وصناع الرأي العام والساسة والعلماء والمراجع والمراكز البحثية في العالم الإسلامي ينبغي أن يخطو **خطوة أقوى** وأمضى في اتجاه إنتاج مناهج وبرامج **إستراتيجيات** وآليات حديثة ومعاصرة **مواكبة** لتقدم الخبرة الإنسانية العالمية وقادرة **على** معالجة الفكر الفتنوي من جذوره عبر **عدة** وسائل منها:

١- ضرورة التفرقة الواضحة: بين ماهو مبدأ وماهو منهج عند تعاملهم مع ملف التنوع العرقي والمذهبي للأمة، وبمعنى آخر إدراك المسافة الفكرية ما بين هو نص مقدس واجب **الاتباع**، وبين ماهو ممارسة التاريخية- تمثل فقط تجربة بشرية يمكن **الاستفادة** منها بحكم أنها خضعت للعديد من **العوامل** التي أثرت فيها مثل المكان والزمان وطبيعة النظام السياسي و**الاجتماعي** السائد في تلك الفترة- فليست كل ممارسة التاريخية تعد شرعا واجب **الاتباع** حتى لو وقعت من كبار الخلفاء والعلماء.

٢- إبداع مناهج وبرامج تربوية وسياسية واجتماعية... **إلخ**،
لاتتصادم مع مبادئ الأمة الكبرى، بهدف **التضييق على** الفتن الطائفية من التمدد والانتشار في **الحسد** الثقافي والفكري للأمة،



وبما يتناسب وطبيعة كل عصر ومصر ومستفيدة من التجربة التاريخية الإسلامية التي أبدعت في زمانها ووقتها حلولاً جعلتها في زمانها منارة للتسامح والتعايش وسط الإمبراطوريات القائمة ساعتها وتفوقت على غيرها من الأمم وجسدت في دنيا الناس قيم التسامح والتعايش والتعاون، حتى أن العديد من الباحثين يعتبر أن معاني التسامح وقبول الآخر انتقلت إلى الجسد الأوروبي الذي أنهكته الحروب الطائفية عبر واحة التسامح الإسلامية الوارفة الظلال في الأندلس.

٣- التأكيد على ضرورة اهتمام الجميع بتفكيك الأفكار التاريخية القاتلة والتصورات الذهنية المتعسفة عن تاريخ الآخر المخالف، فالمجتمعات المستقرة هي التي تنجح في بناء ذاكرة تاريخية مُنصفة للجميع وكما تعرفون أن بناء الذاكرة والهوية صناعة ثقيلة تحتاج إلى خبراء وعلماء وكتاب ومتقنين يملكون تصورًا متسامحًا مع الآخر ويحلمون بأوطان أكثر سلامًا واستقرارًا.

ثالثًا: الأفكار الدينية المُربكة

نستأنف هنا رحلتنا الفكرية الهادفة إلى تفكيك ومحاصرة الأفكار الدينية والتاريخية القاتلة التي تقود إلى التوترات والتشاحن المجتمعي، وهذه المحطة سنصبوب فيها سهامنا الفكرية نحو نحر الأفكار التعصبية والانقسامية التي تتدثر برداء الدين وتدعى أنها نصوص مُقدسة وتدعو لإقصاء وامتهان الآخر المخالف في الاعتقاد، بداية أنا أعتقد أن الأديان.. كل الأديان جاءت تدعو الناس إلى «معرفة الحق ورحمة الخلق»، فالمشكلة ليست إبدأً في النصوص المُقدسة وإنما في أنماط التدين البشرية الخاطئة التي تقرأ النصوص والآيات قراءة متعصبة بعيدة عن روح وهدف الرسالات السماوية، فهنا متدين مُستنير يرى أن الناس كلهم أخوة انطلاقًا من فهمه لقول

- هل الأصل في الأديان الحرب أم السلام؟
- هل الأساس في الإسلام التعارف أم التنافر؟
- هل الأساس في المسيحية القطيعة أم التواصل؟
- هل الأصل في الأديان الرحمة أم القسوة؟
- هل الأصل في الإسلام الحرية أم الإكراه؟

الإسلام وهويات الآخرين

ومن خلال التعرف على مجموعة من الأفكار الدينية القادمة، والتي وردت إلى مركز التنوع على شكل أسئلة وقمنا بتفكيكها، يتضح للقرّاء الكريم مدى أهمية الاهتمام بتصويب عالم الأفكار الدينية السائدة في الفضاء العربي والإسلامي.

أولاً: كيف يمكن التوفيق بين الإسلام كهوية والإسلام كدين وكمشترك ثقافي وحضاري حاضن للتنوع الطائفي في المنطقة العربية؟

الإجابة: الأديان جميعاً جاءت لخدمة الإنسانية وليس العكس، وسيدنا المسيح عليه الصلاة والسلام يقول في الإنجيل (إنما جعل السبب للإنسان ولم يجعل الإنسان للسبب)، وذلك ردّاً على أحد كهنة اليهود الذي عاب عليه معالجة امرأة مريضة يوم السبت وهو يوم العطلة المقدسة عند اليهود، والله سبحانه وتعالى يقول عن طبيعة رسالة النبي محمد ﷺ «وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين». فالأصل في الأديان كل الأديان أنها دعوات للتسامح والمحبة ونشر السلام والتواصل بين الشعوب. وإسلام كدين سماوي يندرج تحت هذا الإطار، فهو دين للأغلبية في المنطقة العربية يحترم الأديان الأخرى والمعتقدات المختلفة معه. بل الحضارة الإسلامية في حقيقتها هي نتاج هذا التعاون والتعايش بين المكونات الاجتماعية العربية المختلفة في العرق والدين واللغة.

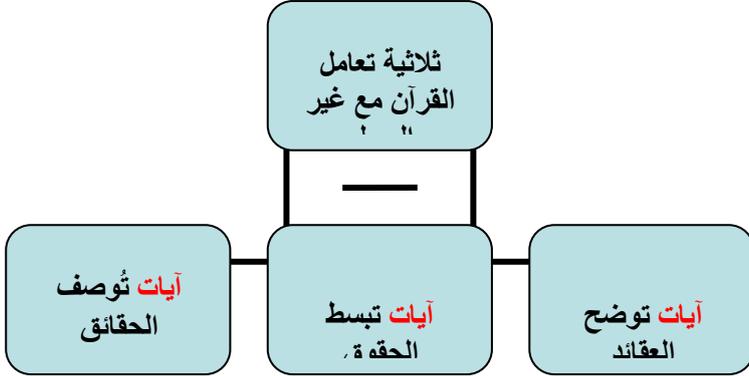
جد أولاده **يهوديًا** أو **مسيحيًا**، وأن تكون زوجته مسيحية أو يهودية، فلو كانت آيات العقائد والحقائق تعني الصراع والإقصاء والتهميش والإهانة فكيف يبيح للمسلم أن ينشئ أسرة متنوعة الانتماء العقدي؟.

لذلك التعصب الديني والخطاب الديني المتشنج ينبع من الخلط بين مساحات الآيات الثلاث (آيات العقائد وآيات الحقائق وآيات الحقوق) حيث يستدعى الآيات التي تتناول العقائد والحقائق كذريعة ليهدم بها الحقوق!! ومن هنا ينبع سوء الفهم واضطراب الأفكار وتوتر المشاعر الذي يقود إلى معارك طاحنة تشوه رسالة الإسلام وطبيعة الدين.

فعادة المتعصبين والمُحرضين يحرصون على حشد وتجميع **الآيات** القرآنية التي تشرح الحقائق النفسية والعقائدية المتعلقة بالمخالف ويتغافلون عن بسط وشرح **الآيات** التي تتحدث عن حقوق **الأخر** المخالف ووجوب البر والقسط والرحمة به ومن خلال هذا الحشد المتعمد للصف الأول والثاني من الآيات ينطلقون نحو بث روح الطائفية و**الانقسام** في المجتمعات باسم القرآن والدين وهذا خطر كبير؛ لذلك ينبغي الاستفادة من تقسيمنا السابق الخاص بتصنيف آيات القرآن في التعاطي مع **الأخر** (آيات العقائد، آيات الحقائق، آيات الحقوق) في تفكيك التعصب والفكر المتطرف الذي يستند على نظرة جزئية لبعض النصوص المقدسة ويستخدمها بدون فهم ولا **إطار** جامع يربط بينها، فهذا التقسيم السابق للآيات عندما يكون **حاضرًا** في ذهن المستمع بشكل واضح فلن يقع فريسة للتعصب لأنه يُدرك أن النسق القرآني متماسك ولا يضرب بعضه بعضا وأن ورود **آيات** تشرح وتوضح عقائد **الأخر** المخالف **وطبيعته** النفسية لاتعنى بأى حال من الأحوال **الانتقاص** من حقوقه والنيل



منه ، ومن خلال ما سبق يتضح لنا أن الإسلام وكتابه الخالد القرآن قادر على التعايش مع الآخر المخالف بكل رحابة صدر وتواصل بدون تمييز أو إقصاء أو تهمة.



النص الديني والفتن الطائفية

ثالثاً: يتم استحضار النص الديني دائما لفرض رؤية سياسية ما تحول دون دمج حقيقي للمكونات الأخرى المختلفة طائفا ودينيا، الديني بالخصوص، فكيف يمكن التوفيق بين هذا وذاك؟

الإجابة: كل الأمم والشعوب والجماعات البشرية سواء المتقدمة منها والمتخلفة تحيا وتتغذي علي أفكار مركزية مقدسة تسمى **الميتا أيديولوجي** (ما وراء **الأيديولوجية**)، وهذه قد يكون مصدرها الدين أو العرف أو المخزون الحضاري العميق، هذه الأفكار مركزية عميقة تنبع منها تصورات الشعوب والأمم لنفسها وللآخرين، فأوروبا على سبيل المثال تتغذي في أفكارها الكبرى علي المزيج الفكري بين حضارة الإغريق وحضارة الرومان، ثم أفكار عصر النهضة، ثم الحداثة، وهكذا الحضارة الإسلامية الأفكار المركزية عندها هي نابعة من تعاليم الدين الإسلامي.

المجتمعات يحتاج إلي عقول مفكرة، وصدور متسعة، وآليات عمل تحول التنوع إلي ثراء وليس إلي عداً وتنازع.

خامساً: يعتقد البعض أن الفتنة والفرقة قدر من الله واجب

الحدوث وبالتالي نحن لانملك أمامه سوى التسليم والصبر..

فالرسول ﷺ يقول «افتترقت اليهود على إحدى وسبعين فرقة فواحدة في الجنة وسبعون في النار، وافتترقت النصارى على ثنتين وسبعين فرقة فأحدى وسبعون في النار وواحدة في الجنة، والذي نفس محمد بيده لتفترقن أمتي على ثلاث وسبعين فرقة واحدة في الجنة وثنتان وسبعون في النار، قيل يا رسول الله من هم؟ قال الجماعة» رواه ابن ماجه.

الإجابة: فكرة القدر والخضوع له وعدم الانطلاق للعمل عبر

استشراف المستقبل وتوقع المخاطر وتحديد الأهداف من أخطر

الأفكار القاتلة التي أصابت العقل المسلم القديم والمعاصر، فجعلته

يتعامل مع الحياة باستخفاف ويتعاطي مع الأمراض والمحن **بلامبالاة**

مفرطة، ومع انتشار هذه الأفعال القدرية المُقعدة خرجت المنطقة

العربية والإسلامية من دائرة الفعل الحضاري، وهذه الأفكار القدرية

الانسحابية امتدت بطبيعة الحال إلى قصة الفتنة الأهلية والفرقة

والانقسامية فحاولت نقل المسؤولية من أفعال البشر الخاطئة التي

تقود لنشر الكراهية والشقاق إلى الله سبحانه وتعالى الرحيم القدير

وهذا انحراف كبير وخلل إيماني غير مبرر!!!، وأما **الاستناد** في حتمية

وقوع الفتنة والفرقة بين المسلمين لهذا الحديث المذكور في السؤال

فهو أيضا وهم كبير؛ حيث أن هذا الحديث ووفق آليات علم

الحديث لا يُعد حديثا صحيحا كما أوضح ذلك الدكتور/ **حاتم**

المطيري عندما قال **إن** كل طرق هذا الحديث مناكير وغرائب ضعيفة

ومنكرة.

سادسًا:- برأيك كيف حولت ماليزيا هذا التنوع المجتمعي داخلها ما بين الأعراق والأديان والمذاهب المختلفة لحالة دمج أعطت نموذجًا جيدًا سابقًا على غيرها في المناطق الأخرى الإسلامية التي تشهد حالة نقاء عرقي وديني لكنها تشهد حالة رخاوة شديدة على مستوى الدولة والمجتمع مثل الصومال **مثلًا؟**

النموذج الماليزي ملهم للعديد من الشعوب في إدارة التنوع **والاختلاف**، فالمجتمع الماليزي يتكون من عرقية صينية تمثل طبقة ثرية من رجال المال والأعمال وتقدر بنحو ٣٥% من حجم السكان، ويتكون أيضًا من شريحة من الهنود وتقدر بنحو ١٠% مهيمون علي قطاع الخدمات، وأغلبية من الملايو يقدرون ٥٠% من عدد السكان كانوا يعملون بزراعة الأرز في الحقول وتنتشر فيهم الأمية والجهل، وبسبب هذا التنوع وعدم المساواة **الاجتماعية** وقعت حروب أهلية داخلية قتل فيها الآلاف في عام ١٩٦١، لكن النخبة الماليزية **تعلمت** الدرس وقررت عدم تكرار أخطاء الماضي وقرروا الحوار وسماع الآخر، والعمل علي دعم المشترك الحضاري بين الهنود **والصينيين** والملايو ونجحوا في عمل مناهج تعليمية رائعة تجمع بين تعاليم محمد ﷺ وتعاليم بوذا المقدر عند الكثير من **الصينيين** والهنود، **فوفروا** مظلة للعدالة **الاجتماعية** تشمل الجميع وغيرها من الإجراءات التي ساعدت في لم الشمل الماليزي تحت شعار المحافظة على القيم **الآسيوية** التي تقدر الأسرة والعمل والسلام.

أما الفشل الصومالي في ملف إدارة التنوع **والاختلاف** علي الرغم من أن كل الصوماليين **مسلمون** وليس **ذلك** وحسب بل معظمهم يتعبدون الله بالمذهب الشافعي وعرقيتهم واحدة، ويعيشون **تقريبًا** في نفس المستوى الاقتصادي، ولكن هناك تعثر في إدارة ملف التنوع **والاختلاف** لعدة عوامل منها ما هو **خارجي** وخاص بصراع القوى



الدولية علي الصومال لأهمية **موقعها** الجغرافي، ومنها ما هو داخلي وهذا هو الأهم والسبب الرئيس في ذلك وهو اعتبار فصيل من فصائل الشعب الصومالي أن تدينه هو الدين الواجب **الاتباع**، وبالتالي أي فرد خارج عن تدين هذا الفيصل أو التنظيم فهو إلي الكفر أقرب وعن الإيمان أبعد ويجب **إقصاؤه** والتخلص منه!!، وامتد هذا الخط وأصبح له حمولة سياسية كبيرة فأصبح **تدين** هذا الفصيل هو الحاكم وهو زاوية النظر- المسطرة- للأخرين فأصبح الآخر المخالف لهذا النمط من التدين **إما** كافر أو مبتدع أو فاسق، وهذه أحكام كافية لقصم الظهور وتقطيع **الرؤوس** وشرذمة المجتمعات والأمم، ويتضح لنا من التجربة الصومالية خطأ الفكرة الشائعة بأن وحدة الدين والمذهب أو ما يسمى بالأخوة الإيمانية كافية وحدها لتحقيق **الاستقرار** والتعايش والتنمية دونما توفير قيم القسط والبر والإنصاف ومقاومة الأفكار **المتعصبة**، و**ضبط** أنماط التدين حتى تميل للتسامح والتعايش.

الحل العلماني للمعضل الطائفي

سابقاً:- يرى البعض أهمية أن تكون أنظمة الحكم «علمانية» خصوصاً للبلاد التي تشهد حالة فسيسفاء دينية وعرقية وطائفية كالعراق مثلاً، كي تصبح الدولة على مسافة واحدة من كل مواطنها، وبحيث لا نشهد هذا النزاع الذي شهدته العراق بعد الاحتلال ولا تزال تشهده حتى الآن؟

المشهد القائم في العراق الآن من حيث التعصب الطائفي لا يرجع في الأساس إلي طبيعة نظام الدولة هل هو إسلامي أم علماني **وإنما** يرجع للأفكار الضارة في **الرؤوس** العراقية عند متعصبي السنة ومتطرفي الشيعة، فقد شهد العراق تاريخياً تعصبا طائفياً في ظل الدولة العباسية، وأيضا شهد **احتقاناً** داخلياً في ظل الدولة القومية

تحت قيادة حزب البعث، وأعتقد حتى لو قامت دولة علمانية علي النمط الأمريكي سيشهد العراق أيضا نزاعا طائفياً طالما لم تعالج الأفكار الانقسامية الكبرى الدينية والتاريخية في العقل الجمعي العراقي وشكل الدولة، بعد ذلك لن يكون مشكلة إذا قررت المكونات الاجتماعية العراقية أن تعيش وفق قيم المساواة والعدالة والكرامة الإنسانية فكما يقول المثل الصيني ليس المهم لون القطة المهم أن تصطاد الفئران.

سؤال الشيعة في مصر

ثامناً:- في مصر حالة احتقان ضد الشيعة، برأيك لماذا هذا الاحتقان؟ وهل هو مبرر؟

أعتقد أن حالة الاحتقان الموجودة في مصر تجاه الشيعة ترجع في المقام الأول إلي التواصل الثقافي والاجتماعي الحاصل بين الشعوب الخليجية والشعب المصري وذلك عبر العمالة المصرية في الخليج؛ حيث تقدر بعض الإحصائيات أن قرابة ربع الشعب المصري منذ السبعينيات حتي الآن قد مر بتجربة السفر للعمل في الخليج. وهذا يؤثر اجتماعيا بشكل كبير في ظل هيمنة الخطاب الديني المتشنج تجاه بعض المكونات الاجتماعية في الخليج.

- نفس حالة الاحتقان موجودة بالخليج وعمقه الديني تغلب عليه النزعة السلفية المتشددة، لكن المفارقة أن الخليج لا يجد نفس الأزمة مع الغرب، وأمريكا بالخصوص؟

الإجابة حكى لي زميلي الباحث د.محمد مختار الشنقيطي أنه ذهب لإلقاء محاضرة في أحد الكنائس في أمريكا، وتكلم عن القيم المشتركة بين محمد ﷺ وسيدنا عيسى غ ، فقامت له امرأة من الحضور وقالت له طالما هناك مشتركات كبيرة بهذا الحجم بين الإسلام والمسيحية فلماذا كل هذا العداة الشديد الحاصل في بعض



رابعًا: الإضاءات المعرفية الجديدة وضبط عالم الأفكار:

من الطرق الفاعلة والمهمة في تفكيك **منظومة** الأفكار القاتلة في العقول والأفهام وخاصة المتعلقة بقضايا التسامح والعيش المشترك إدخال العلوم الإنسانية بشتى أنواعها عند التعاطي مع قضايا **الأخر** المختلف، فالتعامل بفلسفة البعد الواحد مع الظاهرة الطائفية والتعدد العرقي والتنوع القومي واللغوي وبسياسة ردة الفعل غير العاقلة والمتشعبة يقودنا إلى سوء فهم الواقع، وعدم القدرة على إدارة الحاضر، ويُحدث نتائج كارثية في المستقبل، فتعاملنا مع الحالة الشيعية **مثلاً** لابد أن ينطلق ابتداءً من كونها ظاهرة إنسانية بحدارة، تكونت خلال حقب زمنية طويلة، وعبر طبقات **سيكولوجية** جغرافية وتاريخية ونفسية ودينية متشابكة، وتخضع في نشوئها وتكونها وانتشارها وتمدها لنفس القواعد الحاكمة للظواهر الإنسانية الأخرى، مما يعنى أن التعاطي معها والحكم عليها من خلال بعد واحد فقط أو أداة معرفية واحدة فقط- وهى المقاربة الدينية والشرعية- سوف يقودنا في النهاية إلى تصور مبتور ومشوه عن طبيعة وحجم ومستقبل هذه الحالة وطرق التعامل معها، فالعديد من النخب الدينية العربية والإسلامية السنية والشيعية نظروا إلي بعضهم البعض من خلال مرآة واحدة هي الأداة الدينية التي عرفت بالتقريب بين المذاهب، وهى بلا شك تجربة يقف خلفها أناس مخلصون ومتحمسون، ولكن التوقف مع هذه الأداة والاكتفاء بهذا البعد فقط ساعد في **تهميش** الأدوات الإنسانية الأخرى البالغة الأهمية في بناء إطار كلي شامل لتناول الحالة بشكل أعمق، فالظواهر الإنسانية تحتاج لدراستها وتفحصها إلي صنوف شتى من العلوم والتخصصات التي ربما تبدو متباينة في نظر القارئ العادي، ولكن الساعين نحو جودة الفهم وعمق الرؤية ورضانة الطرح مع الظواهر الإنسانية يدركون مدى أهمية تسليط إضاءات معرفية

متنوعة من أجل فهم أدق للظواهر، وقد تبدو العلوم المستخدمة لدراسة الظواهر الإنسانية كأنها أنهار معزولة لا علاقة بينها، ولكنها في حقيقة الأمر تتغذى من مياه جوفية واحدة تنتقل **بخفة** بين ضفاف هذه الأنهار المعرفية دون أن **يراها** الناس، فدخل علم الاجتماع وعلم النفس والتاريخ والجغرافيا والفلسفة وعلوم اللغة وغيرها إلى جوار العلوم الشرعية عند تناول الحالة الشيعية يوفر بالتأكيد رؤية أفضل وأنصح وأوسع بمراحل من **حصر دراسة** الشيعة فقط بين سندان التاريخ الطائفي ومعمل الطهر العقائدي.

فأسئلة من قبيل لماذا هاجر التشيع من الساحة العربية إلى الحاضنة الفارسية- إيران-؟ تأتي إجابته من الأداة المعرفية التاريخية، والأسئلة حول خريطة انتشار الحالة الشيعية في الساحة الإسلامية والعربية تأتي الإجابة عليها من الأداة المعرفية الجغرافية، وسؤال عن طبيعة العلاقات الاجتماعية بين السنة والشيعة في منطقة ما كالعراق مثلاً؟ تأتي الإجابة **عليه** من زاوية علم النفس الاجتماعي، وسؤال حول أثر الاحتلال الخارجي على العلاقة السنية/الشيعة؟ أحسب أن أفضل ما يجب عليه هو علم السياسة وأنظمة الحكم وليس الفقيه والداعية، ومع حسن التعامل مع هذه الإجابات المعرفية وغيرها التي تنبع من روافد معرفية مختلفة في بوتقة معرفية مناسبة. نكون قد وضعنا لبنة قوية في مسار رسم إطار كلي مناسب، يساعدنا في عملية الرصد والتفسير والتنبؤ بالحالات الإنسانية قيد الدراسة، والعمل بهذه الرؤية المعرفية العميقة بجوار الأداة الشرعية الدينية في دراسة الحالة الشيعية وغيرها من القضايا المماثلة مثل قضايا الأكراد، والأرمن والمسيحيين، والأمازيغ، وغيرها سيكون له الأثر الإيجابي البالغ لأنه سيدفع بدماء جديدة وواعدة متمثلة في جامعات

وهيئات ومراكز بحث وعلماء، لن يبخلوا بعلمهم وجهدهم من أجل اكتشاف طرق معالجة **حقيقية** لظواهر التفتت والانقسام التي لا تهدأ في الساحة العربية والإسلامية، ومع مرور الزمن تتحول هذه الجهود المعرفية إلي مؤسسات وهيئات قائمة ومتخصصة تساهم في استقرار المجتمعات من خلال الكفكفة من صيحات التشنج والتخدير التي تطلق ليل نهار دون **دراسة** أو تحقيق، مما يعني أن قيادة الرأي العام في المجتمع العربي لن تخضع في المستقبل لفاعل واحد أو لهيئة أحادية دون غيرها من الهيئات، سواء كانت على رأس سلم السلطة التنفيذي أو من هيئات المجتمع المدني الفاعلة أو من المراجع الدينية المشهورة.

جغرافيا التشيع السياسية

ولمزيد من التفصيل والتوضيح في هذا المحور سأطرح عليكم ورقة بحثية **قمت بإنجازها** في العام ٢٠٠٩ وكان عنوانها «جغرافيا التشيع السياسية.. نحو فهم أعمق» **وذلك** لتوضيح أهمية إدخال كافة أفرع العلوم الإنسانية المتاحة عند تعاملنا مع أى ظاهرة **اجتماعية** يكون فيها البشر الجزء الأبرز والمقصود بالفهم والرصد، فحاولت استخدام الأداة الجغرافية لفهم الأزمات الحاصلة في العالم العربي والإسلامي، ففهم الصراع الدائر في دارفور وأقاليم السودان الأخرى لا يمكن استيعابه بشكل جيد إلا من خلال أدوات معرفية عديدة من أهمها **الجغرافيا** السياسية والتاريخية للسودان، ولتوضيح دور الأداة الجغرافية في مجال أزمات الاحتقان الطائفي سنركز الحديث في الأسطر القادمة علي دراسة الحالة الشيعية في العالم العربي والإسلامي من زاوية علم **الجغرافيا**، وتحديدًا من منصة الجغرافيا السياسية لندرك كم الفائدة المعرفية العائدة



علينا من استخدام هذه الأداة المعرفية عند التعااطي مع الحالة الشيعية. «نص الورقة البحثية»

الحالة الشيعية في الساحة العربية والإسلامية تندرج تحت إطار كلي جامع هو ظاهرة الأقليات في المجتمعات الإنسانية، سواء كانت هذه المجتمعات إسلامية أو غير إسلامية، فلا تكاد أمة من الأمم على وجه الأرض تخلو من وجود أقليات فيها، سواء كانت هذه الأقلية أقلية لغوية مثل الأقلية الفرنسية في كندا، أم أقلية عرقية مثل الزنوج في الولايات المتحدة الأمريكية، أم أقلية طائفية مثل الشيعة في المملكة العربية السعودية، أم أقلية قومية مثل الأقلية الكردية في العراق، أو الأكراد في تركيا. وكل ما يتعلق بدراسة الأقليات وتوزيعها وأسباب نشأتها واستشراق مستقبلها يُدرس في فرع الجغرافيا السياسية، فما القيمة المعرفية المضافة لاستخدامنا الجغرافيا السياسية عند دراسة الأقلية الشيعية في العالم الإسلامي؟ الجغرافيا السياسية توفر عدة فوائد معرفية عند تناولها للظواهر البشرية يتلخص بعضها في التالي:

أولاً: يمكن من خلالها رسم صورة ذهنية واضحة المعالم والتفاصيل في عقل الباحث والقارئ تجعله ينظر لظاهرة الأقليات في الساحة العربية والإسلامية على أنها ظاهرة إنسانية عامة، تكونت عبر حقب **سيكولوجية** عديدة، ربما تتجاوز جغرافية وتاريخ المنطقة العربية، بمعنى أن يتفهم أنها ظاهرة عابرة للأمم والحدود وتعترى العديد من الدول والشعوب، وليست حكراً على الساحة العربية والإسلامية فقط، فوفق إحصائيات منظمة اليونيسكو يوجد في العالم نحو ١٠٠٠٠ أقلية عرقية ولغوية ودينية.

ثانياً: من خلال الخرائط الجغرافية الحديثة التي تجمع بين الأحداث التاريخية والواقع الجغرافي المعاش يمكن متابعة ورصد

وتحليل ظاهرة الأقليات بشكل يختصر الوقت والجهد أمام الفاعل السياسي وصناع الرأي العام، فالوجود الجغرافي للأقليات لا يتسم بالثبات والسكون، وإنما يخضع لنظريات التمدد والانكماش وفقا للظروف الاقتصادية والسياسية السائدة في الأقاليم، فتوزيع الأقليات في دولة البوسنة والهرسك وكوسوفا تعرض لتغيرات هائلة وحادة نتيجة الحروب الأهلية، وتمركز قبائل **الهزارة** الشيعية في أفغانستان تعرض لتغيرات جديدة نتيجة الحرب الأهلية الأفغانية والاحتلال الأمريكي للبلاد، وللإلمام بهذه التفاصيل لابد من العبور على المحطة الجغرافية وبشكل مفصل، لفهم المشهد السياسي والاقتصادي الناتج عن هذا التمركز الجديد لهذه الأقليات، وفي هذا الإطار يأتي المرجع الأكاديمي النوعي "أطلس تاريخ الإسلام" للدكتور حسين مؤنس- من إصدارات دار الزهراء للإعلام العربي- كعمل أكاديمي عربي عالي الجودة والكفاءة يربط بين وقائع التاريخ الإسلامي وحقائق الجغرافيا على الأرض، من خلال الخرائط الجغرافية الدقيقة التي توضح مسار ومآلات الأحداث التاريخية الكبرى التي وقعت في التاريخ الإسلامي القديم والمعاصر.

بين الجغرافيا والتشيع

لكن ما العلاقة **إدًا** بين الجغرافيا السياسية والظاهرة الشيعية؟ أو كيف يمكن الاستفادة من هذا المعطى العلمي في فهم طبيعة تلك الظاهرة وحركتها؟ أعتقد أن الإجابة على هذا السؤال تتحدد من خلال إدراك مجموعة من الحقائق، لعل أهمها:

أولاً: أن الميدان الرئيس للجغرافيا السياسية هو البحث في أثر الأرض على السياسة، وأثر الأرض يتسع ليشمل كل ما علمها من الثروات والمعابر البحرية إلخ... في الإقليم، وتشمل أيضا السكان من حيث عددهم وحجمهم وتركيبهم السكانية والعرقية والدينية،



والظاهرة الشيعية من الزاوية الديموغرافية تؤثر في كثير من سياسيات الدول الإسلامية وخاصة التي يشكلون فيها أغلبية سكانية كإيران وأحيانا عندما يكونون أقلية مؤثرة مثل الأقلية الشيعية في جنوب لبنان ووسط أفغانستان.

ثانيا: **الجغرافيا** السياسية تهتم بمستقبل الدول سياسيا وتهتم باستشراف المستقبل بمعنى أنها تتعامل مع الدول كظواهر ليست ثابتة أو ساكنة وإنما تخضع للتمدد والانكماش، والظاهرة **الشيعية** أيضا ليست ثابتة وساكنة وتخضع للتمدد والانكماش [6]، ونجحت في بعض الفترات التاريخية في إقامة دول وممالك كبيرة، مثل دولة الفاطميين في الشمال **الأفريقي** والدولة البويهية في العراق، ونجح الحشد الجماهيري الشيعي من خلال رجال الدين وعلى رأسهم الخميني في الإطاحة بنظام الشاه في إيران في العصر الحديث.

ثالثا: **الجغرافيا** السياسية تبرز أهميتها بشكل أكبر في الأماكن الساخنة في العالم، أماكن الصراعات والتنافس بين القوى المهيمنة الكبرى، والأماكن الساخنة في الساحة الإسلامية والعربية الآن تبدو الظاهرة الشيعية حاضرة فيها بشكل من الأشكال، فمعارك حزب الله وإسرائيل في جنوب لبنان، والصراع الأمريكي/ الإيراني في المنطقة، والصراع الطائفي في العراق، والاحتقان الداخلي في باكستان، والنزاع في أفغانستان، القاسم المشترك بينهم **جميعا** هو وجود الطرف الشيعي المؤثر والفاعل في النزاع ونحن عندما نشير للدور الشيعي في هذه الملفات لا يعني ذلك تقييما لهذا الدور سلبا أو إيجابا فلننا في محل نقاش **وتقييم** الأدوار.

رابعا: بعض الخبراء المتخصصين في الجغرافيا السياسية مثل- فرنسوا توبال المنظر الإستراتيجي الفرنسي- يعتبرون أن الشيعة يمتلكون رؤية نهائية للعالم تتمثل في فلسفة انتظار المهدي المنتظر،

وما يستتبع ذلك من ضرورة تهيئة المشهد العالمي لخروجه وفق بعض الروايات الشيعية والتي يمكنها أن تؤثر في السياسة العالمية من خلال تبني بعض القادة الإيرانيين العسكريين ومن هم في سدة الحكم لها، والتي ربما تدفعهم للإقدام على الدخول في نزاعات كبرى.

خامسا: **الجغرافيا** السياسية تتمركز فلسفتها على محاولة فهم أسباب الصراع بين الدول والوحدات السياسية والتي غالبا ما تكون صراعات حول الثروات والاستفادة منها وحرية الوصول لها، من هذه الزاوية يمكن فهم ما نادى به الكاتب الأمريكي من أصل إيراني ولي نصر "٧" في كتابه صعود الشيعة، من دعوة الإدارة الأمريكية إلى ضرورة الحوار مع الشيعة بدل المواجهة والصدام؛ لأنهم من الناحية الديموغرافية لهم الغلبة في التمرکز حول شريط النفط في الخليج العربي [7] شرقا وغربا.

سادسا: الجغرافيا السياسية تحاول جاهدة استشراف مستقبل النزاعات الساخنة في العالم بين الدول، وما سيتمخض عنها من نتائج، والأماكن الساخنة في العالم العربي والإسلامي الآن مستقبلها محكوم بدرجة من الدرجات بالتقاطع مع الظاهرة الشيعية، فاستقرار العراق والحرب في أفغانستان واستقرار جنوب لبنان وملف الفصائل الفلسطينية وعلاقتها بإيران كلها تدفع في اتجاه أن بعض مشاهد المستقبل في المنطقة العربية والإسلامية مرهونة بحسن التعاطي والتعامل مع الظاهرة الشيعية، سواء تمثلت في دولة كإيران، أو تجسدت في حركة كحركة حزب الله.

ومن خلال ما تقدم يتضح مدى الحاجة للإبحار خلف الظاهرة الشيعية من زاوية **الجغرافيا** السياسية، وضرورة سبر أغوارها طويلا من خلال **دراسة** أماكن النشأة ومسارات الهجرة وأماكن التمرکز،



وعرضاً من خلال دراسة درجة التأثير في المشهد السياسي العام في العالم العربي والإسلامي.

خامساً: عالم الأفكار وعقلية الأغلبية

إدارة المجتمعات التي تتعدد فيها دوائر الهويات والانتماءات والتي تتقاطع أحياناً وتتراكم حيناً آخر، أمر يحتاج إلي رؤية مستنيرة وعقل جمعي راشد يعتبر تنوع المجتمع بكل أطرافه نقطة قوة وليست محور ضعف وانكسار، وهذا يتطلب جهداً يشمل ثلاث محطات كبرى هي:

١- السيطرة علي عالم الأفكار الضاربة في إدارة التنوع.

٢- دعم الاتزان في عالم المشاعر، والعواطف، والصور النمطية

بين مكونات المجتمع.

٣- إبداع مشاريع وطنية ومجتمعية تحشد طاقة المكونات

الاجتماعية نحو هدف عام جامع.

ولكن علي عاتق من يقع هذا الجهد الكبير؟

يقع هذا الجهد علي عاتق الجميع حكومة وشعباً، فالكل مطالب

بتطبيق سياسيات تدعم المساواة والعدالة والحرية للجميع بغض

النظر عن اختلاف الدين والعرق واللغة. ولكن الجهد الأكبر يقع علي

عاتق الأغلبية المكونة للمجتمع بحكم أنها- الأخ الأكبر لسائر الأقليات

الأخرى في المجتمع- وتقع عليها مهمة إبداع وتطبيق سياسيات

اقتصادية وسياسية واجتماعية توفر للمكونات الاجتماعية الأقل

عددًا في المجتمع (الأقليات) الشعور بالأمن والاستقرار والتقدير

لتصبح علي قدم المساواة في الحقوق والواجبات.. مثلها مثل الأفراد

المنتزعين للأغلبية.

واجب الأغلبية السنية

يبلغ تعداد المسلمين في العالم قرابة ١,٥٧ مليار مسلم وتبلغ نسبة

الشيعة في هذا العدد قرابة ١٠%، ويشكل السنة قرابة ٩٠% من

إجمالي العدد، من هذا المنطلق تقع علي الأغلبية السنية في العالم الإسلامي مسئولية حماية ورعاية الأخوة الشيعة والتعامل معهم بقيم القسط والعدل وعلي أنهم شركاء في الدين والوطن، وهذا أيضا يتطلب من الشيعة جهداً موازياً يدفع في اتجاه التعايش والوئام واحترام قيم ومقدسات الأغلبية، وتتلاقى جهود الأغلبية والأقلية يمكننا أن ننتج عالماً إسلامياً جديداً تسوده قيم المواطنة، والمساواة، والحرية عندما يتحمل الجميع مسئولية النجاح في إدارة التنوع والاختلاف المذهبي وجعله نقطة ثراء فكري وحضاري وليس برميل بارود قابل للاشتعال في أي وقت، ووسط الحالة العربية والإسلامية تعيش مجموعات متنوعة من الأقليات التاريخية العرقية والدينية والقومية التي ساهمت بالجهود العديدة في تقدم ورفي الحضارة الإسلامية والدفاع عنها وقت الأزمات والمحن ولكن الآن تعاني بعض هذه الأقليات من التهميش والإقصاء الذي بعضه متعمد وكثير منه غير مقصود، ولكن هذا لا يخلي مسئولية الأخ الأكبر (الأغلبية) من ضرورة تدارك الأخطاء، ومعالجة الخلل قبل انفجار الأزمات الطائفية والأهلية في الساحات العربية، وذلك عندما يستغل الطرف الخارجي هذا الخلل والظلم الواقع علي الأقليات من طرف الأغلبية ويبدأ في نشر سمومه وآفاته القاتلة التي سوف تنخر في جسد الوحدة الوطنية والمجتمعية للأمة العربية والإسلامية، فالمجتمعات الناجحة في إدارة التنوع والاختلاف عالمياً هي التي يتسم فيها عالم أفكار الأغلبية بالإنصاف والقسط واحترام حقوق الأقليات الأصغر والأضعف.

التجربة الأمريكية

يأتي المجتمع الأمريكي في طالعة الشعوب التي أحسنت إدارة ملف التنوع والأقليات إلي حد كبير، ومن أهم الشواهد علي ذلك أن

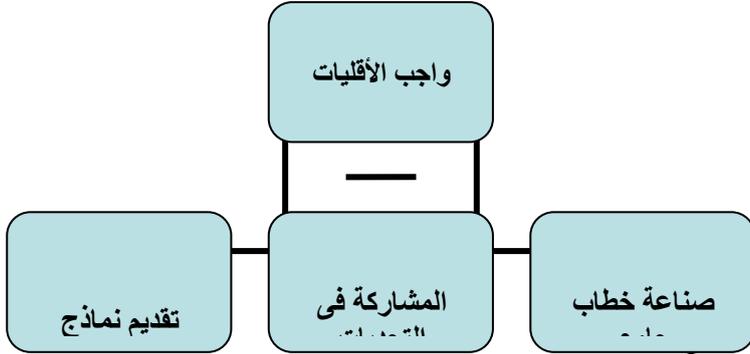


المجتمع الأمريكي ذي الأغلبية البيضاء والتاريخ الأوروبي الطويل يحتفل سنويا في شهر شباط/فبراير من كل عام بما يُعرف بتاريخ السود في الولايات المتحدة الأمريكية ويستمر الاحتفال لمدة شهر كامل يجري فيه تكريم مشاهير الأقلية السوداء، وتعد فيه الندوات في الجامعات والبرامج في المحطات التليفزيونية، والعروض الفنية في المسارح والمتاحف احتفالا بهذه المناسبة، ومما لاشك فيه أن هذه الاحتفالات تنعكس إيجاباً على الأقلية السوداء في الولايات المتحدة من زاوية تدعيم وشائج الانتماء للوطن الأمريكي. وفي هذا الإطار يأتي الاحتفال الأمريكي بعيد مارتن لوتر كينغ ذلك الشخص الذي يرتبط اسمه بالانتصارات التي حققتها حركة الحقوق المدنية للأميركيين من أصل أفريقي في عقدي الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي. والغريب في الأمر أنه لا يوجد ولا احتفال واحد في أمريكا بتاريخ الرجل الأبيض علي الرغم من أنه الأغلبية المجتمعية له، وهذا يؤكد فلسفة مسئولية الأخ الأكبر (الأغلبية) نحو أخواته الصغار (الأقليات) يتضح مما سبق أن مسئوليات نجاح سياسات التعايش والمواطنة وتطبيق قيم المساواة والعدالة والحرية في المجتمعات المتنوعة تقع علي عاتق جميع المكونات الوطنية وبشكل أخص علي عاتق الأخ الكبير (الأغلبية).

سادسا: عالم الأفكار وسيكولوجية الأقليات

تناولنا في الصفحات السابقة دور الأغلبية ومدى مسئوليتها الثقافية والاجتماعية في حسن التعامل والتعاطي مع الأقليات المتنوعة في المجتمع، وبما أن العيش المشترك والوحدة الوطنية والمحافظة على الاستقرار مسئولية الجميع؛ لذلك فالأقليات علمها تحديات ومسئوليات تجاه حالة السلم الأهلي والاستقرار الاجتماعي مثل الأغلبية تماما، ومن أبرز هذه الواجبات هو ضبط عالم الأفكار

السائد والمهيمن بين أفرادها وأعضائها قدر الإمكان وجعلها تميل نحو حسن التعايش والتفاهم والتواصل مع مكونات الأغلبية المجتمعية وفق قيم الإنصاف والمساواة والعدالة.



النوع الأول: أقليات تؤمن بأنها جزء لا يتجزأ من المجتمع الذي تعيش فيه علي الرغم من وجود بعض مظالم واقعة عليها، لكنها تناضل في سبيل الاندماج الكامل والمساواة العادلة مع جميع أفراد المجتمع مستهدفة بنضالها هذا التأكيد علي قيم المواطنة والعدالة في ظل الوحدة الجغرافية الجامعة للوطن ولا تسعى إلي الانفصال أو الانشقاق، وأبرز مثال علي ذلك نضال الأقلية السوداء في الولايات المتحدة الأمريكية من أجل الاندماج والمساواة في إطار الحلم الأمريكي الجامع لكل الأمريكيين علي تراب الولايات المتحدة الأمريكية المتحد.

النوع الثاني: **أقليات** تشترك مع النوع الأول من زاوية النضال والمطالبة بالحقوق ولكن بهدف الانفصال عن الأغلبية جغرافياً، وترغب في بناء دولة جديدة خاصة بها مثل تجربة انفصال جنوب السودان، وهذا النوع نحن غير **معنيين** به هنا، وإنما مهتمون بالصنف الأول من الأقليات الذي يناضل من أجل الاندماج الكامل والحقيقي في جسد الوطن، طالما لم يستعن بالأجنبي ولم **يستدع**

أعداء الوطن للنيل منه، وكلما كان نضال الأقلية حضارياً ومدنيًا دون استخدام العنف كلما كانت فرص نجاحه أكثر وأكبر، فنضال الأقليات الراغبة في الاندماج ينبغي أن يمر علي ثلاث محطات رئيسة حتى يُكتب له التوفيق والسداد:

المحطة الأولى: بناء خطاب جامع يركز علي المشترك مع الأغلبية:

من أجل نجاح الأقلية في مطالبتها المشروعة علي مستوي الرأي العام والشعبي بعيدًا عن فلسفة المكاسب الهشة الممنوحة من الحكومات التي غالباً ما تذهب بذهاب الحكومة أو الحزب المانح لها، ينبغي للأقلية أن تتبني خطاباً جامعاً يتعاطف معه كل فرد في المجتمع بغض النظر عن دينه أو عرقه أو لغته، خطاب يجمع ولا يفرق ويبحث عن القواسم المشتركة ويدعمها ويبني عليها، وفي هذا الإطار تأتي تجربة المسيحيين المصريين الذين نجحوا تاريخياً في تقديم خطاب وطني جامع يدعم قيم الوطنية والولاء للوطن المصري، وانعكس ذلك في تسامح الأغلبية المسلمة معهم وزيادة قناعاتهم بأهمية المسيحيين ودورهم في الدفاع عن الوطن والدفع في تقدمه.

المحطة الثانية: تقديم نماذج جذابة علي مستوي الأفراد والمؤسسات:

ينبغي للأقلية أن تبذل مخاوف وهواجس الأغلبية نحوها عبر تقديم نماذج جذابة علي مستوي الأفراد الذين يؤمنون بقيم الوطنية والمواطنة والمساواة والعدالة للجميع، وخصوصاً في أوقات الشدائد التي تمر علي الوطن وتأتي مواقف رجالات الكنيسة الأرثوذكسية المصرية كنموذج عربي ناجح في هذا الإطار عندما وقفوا دائماً ضد الغازي الأجنبي علي الرغم من محاولته إغراءهم ببعض المكاسب الاقتصادية والقانونية علي حساب الأغلبية، ومن هذه المواقف موقف الأب سرجيوس عندما وقف علي منبر الأثر في

القاهرة إبان ثورة ١٩١٩ ليقول «إذا كان **الإنجليز** يتمسكون ببقائهم في مصر بحجة حماية الأقباط، فأقول ليمنت القبط **وليحيا** المسلمون **أحراراً**»، وينبغي للأقليات أن تؤسس هيئات مجتمع مدني تقدم **خدماتها** للجميع دون التفرقة بينهم بسبب اختلاف الدين أو العرق أو اللغة متى **تيسر** لها ذلك، وفي هذا الإطار يمكن الاستفادة من التجربة المصرية الكاثوليكية في مؤسساتها التعليمية المفتوحة لكل المصريين المسلمين والمسيحيين علي حد سواء.

المحطة الثالثة: الشراكة في **الآلام** والتحديات:

عندما يعتري الوطن مكروه داخلي متمثل في حاكم مستبد أو كارثة طبيعية يظهر المعدن الأصيل للمجموعات الوطنية التي تؤمن بالوطن والوطنية، ففي فترات الاستبداد والقهر يسعي الطاغية إلي آلية التفريق بين مكونات المجتمع عبر خطب ود الأقليات **وإعطائها** بعض المكتسبات الهشة ليجعلها مناطق حازمة بينه وبين غضب الأغلبية، فينبغي للأقليات أن تفهم هذه المعادلة وأن تنحاز للوطن وليس للمستبد وأن تتحمل مع الأغلبية أوجاع الوطن وتناضل مع الجميع لتسود قيم العدالة والمساواة علي الجميع. وقد شاهد الجميع طرق نظام حسني مبارك البائد في **زرع** بذور الشقاق والفرقة بين المسلمين والمسيحيين في مصر واللعب علي وتر الطائفية ليضمن لنفسه **بقاءً** أطول علي كرسي الحكم.

وتأتي تجربة الأقلية المسلمة في دولة جنوب **أفريقيا** والتي تشكل قرابة ٢% من إجمالي عدد السكان كتجربة رائدة في هذه المحطة حيث وقفت هذه الأقلية مع السود في **نضالهم** ضد نظام الفصل العنصري، وردت الأغلبية الجميل لها عبر منحها الحريات الكاملة والحقوق الدستورية التي تجعلهم علي قدم المساواة مع الجميع في ظل الجمهورية الجديدة بعد انتهاء **سياسة** الفصل العنصري.



من خلال هذه المحطات الثلاثة وغيرها ينبغي للأقليات الطامحة للاندماج أن تبذل طرقًا متنوعة تنال من خلالها حقوقها المشروعة في إطار الحفاظ على وحدة وتماسك الجماعة الوطنية وفي إطار الوطن الجامع والوطنية الخالصة. وينبغي للأغلبية أن تدرك أن نجاح الأقلية في نيل حقوقها المشروعة في وطنها يجعل المجتمع أكثر أمانًا وسلامة وقدرة على تحقيق التنمية والنهضة.

